



دراسة واختبار تأثير هيكل الملكية العائلية على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة وتوزيعات الأرباح في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د/ محمد أحمد عبد العزيز عثمان^١

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة- جامعة بني سويف

ملخص البحث

استهدف البحث: دراسة واختبار العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة، مع دراسة التأثير المعتدل للملكية العائلية كمتغير معدل لتلك العلاقة. كما تم إجراء اختبار تحليل اضافي لإعادة اختبار أثر هيكل الملكية العائلية كمتغير رقابي إضافة لادخال بعض المتغيرات الرقابية التي تناولتها الدراسات السابقة لمعرفة أثرها علي المتغيرات التابعة. وأخيراً تم إجراء تحليل الحساسية لاختبار أثر تغيير طريقة قياس ممارسات التجنب الضريبي علي العلاقة الأساسية محل البحث، وذلك بالتطبيق علي عينة من الشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة (من ٢٠١٤: ٢٠١٩م)، من خلال الاعتماد علي نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فروض البحث.

وتوصلت الدراسة من خلال التحليل الأساسي: إلي وجود تأثير سلبي معنوي لممارسات التجنب الضريبي علي كل من معاملات الأطراف ذوي العلاقة وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة، وأيدت النتائج وجود أثر معنوي لمتغير هيكل الملكية العائلية كمتغير معدل ويؤثر علي العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة، بينما أشارت النتائج إلي أنه غير معنوي كمتغير معدل ولا يؤثر علي العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وتوزيعات الأرباح النقدية، ولم تويد نتائج التحليل الإضافي الأثر المعنوي لمتغير هيكل الملكية العائلية كمتغير رقابي علي العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة، ولكنها أيدت الأثر غير المعنوي لمتغير هيكل الملكية العائلية كمتغير رقابي علي العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة، كما أسفرت نتائج تحليل الحساسية عن أن تغيير طريقة قياس ممارسات التجنب الضريبي لا تؤثر علي قوة واتجاه العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة.

الكلمات المفتاحية: ممارسات التجنب الضريبي؛ المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة؛ توزيعات الأرباح ؛

هيكل الملكية العائلية.

A study and Examination the Effect of Family Ownership Structure on the Relationship between Tax Avoidance Practices and Related Party Transactions and Cash Dividends in companies listed on the Egyptian Stock Exchange

Abstract

The study aimed to: Study and test the relationship between tax avoidance practices with related party transactions and cash dividends paid, with the study of the moderate impact of family ownership as a modified variable for that relationship. An additional analysis test was also conducted to re-test the effect of the family ownership structure as a control variable, in addition to inserting some control variables that were dealt with in previous studies to find out their impact on the dependent variables. Finally, a sensitivity analysis was conducted to test the effect of changing the method of measuring tax avoidance practices on the main relationship in question, by applying it to a sample of non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange during the period (from 2014: 2019), the multiple regression model was used to test research hypotheses.

The study found, that there is a significant negative impact of tax avoidance practices on both related party transactions and cash dividends, and the results confirmed the existence of a significant impact of the family ownership structure variable as a modified variable and affects the relationship between tax avoidance practices and related party transactions. While the results indicated that it is not significant as a modified variable and does not affect the relationship between tax avoidance practices and cash dividends, The additional analysis results did not support the significant effect of the family ownership structure variable as a control variable on the relationship between tax avoidance practices and related party transactions, but they supported the effect. The non-significant variable of the family ownership structure as a control variable on the relationship between tax avoidance practices and cash dividends. The sensitivity analysis results revealed that changing the method for measuring tax avoidance practices does not affect the strength and direction of the relationship between Tax avoidance practices, related party transactions and cash dividends.

Keywords: Tax Avoidance Practices; Related Party Transactions; Cash Dividends, Family Ownership Structure.

١ - مقدمة البحث

تحاول الحكومات دائماً فرض القوانين واللوائح الضريبية لمزيد من الإيرادات والالتزام من جانب الشركات. ومن ناحية أخرى، تحاول الشركات دائماً استغلال الثغرات في القوانين واللوائح لمحاولة تقليل أو حتى تجنب دفع الضرائب. ويمكن تصنيف هذا الإجراء من قبل الشركات على أنه تجنب ضريبي أو تهرب ضريبي، والفرق يكون من خلال الوسائل القانونية واستغلال الثغرات الموجودة في القوانين الضريبية (التجنب الضريبي) أو الوسائل غير القانونية وتجاهل القوانين الضريبية (التهرب الضريبي)، وذلك من خلال أنشطة التخطيط الضريبي التي تشمل كلا من الأنشطة التي تعتبر قانونية وغير قانونية (وكذلك تلك الموجودة في المنطقة الرمادية التي لا مفر منها بين الاثنين) (Aryotama & Firmansya, 2020).

وتعتبر المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة (RPTs) Related Party Transactions نشاطاً تجارياً مشروعاً. ومع ذلك، فقد اعتبر المنظمون وواضعو المعايير والمشاركين في السوق أنها قضية مهمة في أنشطة الأعمال حيث يمكن استغلالها ضد مصالح أصحاب المصلحة. كما أنه ليس من المستغرب وجود معاملات RPTs في بعض عمليات الاحتيايل الكبيرة للشركات (Aryotama & Firmansyah, 2020). لذلك، يتعين على الشركات الكشف عن الأرصدة والمعاملات التي تتم مع الأطراف ذوي العلاقة، وقد تكون هذه المعاملات في شكل مبيعات، مشتريات، نفقات تشغيل، مستحقات، ودائنين وديون، ومن خلال معاملات مع أطراف ذوي علاقة مثل تحويل الأصول وأسعار التحويل يمكن للمساهمين الحصول على مزايا شخصية في شكل ربح أكبر أو وفورات نقدية وضريبية، وبالتالي تُعد من الآليات التي تستخدمها الشركات لتجنب الضرائب (Pratama, 2018).

وبشكل عام، تؤثر الضرائب المرتفعة على توزيعات أرباح الشركة Cash Dividends حيث أن انخفاض ضرائب توزيعات الأرباح تدفع الشركات إلى زيادة مدفوعات الأرباح، وبالتالي فإن الضرائب تؤثر على سلوك دفع أرباح الشركات. حيث يتضح أن العبء الضريبي المرتفع على المساهمين يؤدي إلى قيام الشركات بتقليل توزيعات الأرباح من أجل تجنب الضرائب (Utama&Hermawan, 2020).

وفي الوقت نفسه، تستطيع الشركات تحويل جزء من ثروتها إلى المساهمين من خلال معاملات مع الأطراف ذوي العلاقة كبديل لأرباح الأسهم، وبالتالي تُستخدم تلك المعاملات ليس فقط كوسيلة لتحويل الثروة إلى المساهمين ولكن أيضاً كوسيلة لتجنب الضرائب من خلال تحويل الأرباح.

وبالرغم من أن الضرائب تمثل تكلفة كبيرة للشركات ومساهميها، وأنه من المستحسن اتخاذ إجراءات لتقليل العبء الضريبي. إلا أن هناك تكاليف محتملة تتعلق باستراتيجيات تقليل الضرائب، مثل تكاليف

التفويض والعقوبات المحتملة التي تفرضها السلطات الضريبية ومخاطر فقد السمعة، والتي يجب أخذها في الاعتبار (Martinez & Ramalho, 2014).

٢ - مشكلة البحث

بدأت العديد من الدراسات (Lietz, 2013; Chen et al., 2014; Langli & Willekens, 2017; Kusbandiyah & Norwani, 2018; Nugroho & Agustia, 2018; Khuong et al., 2020) في وضع أسس العلاقة بين التجنب الضريبي وتكاليف الوكالة. نظرًا لأن المديرين لديهم معلومات مميزة عن مدى التخفيضات المسموح بها قانونًا لضرائب الدخل، ويمكنهم أيضًا زيادة حجم التخفيضات الضريبية من خلال تدابير التهرب الضريبي غير القانونية. وتعتمد حوافز المديرين لتوسيع حدود القواعد الضريبية على طبيعة آليات مكافآتهم والعقوبات الشخصية المحتملة عليهم.

ومن المحتمل أيضًا أن تختلف تكاليف وفوائد تجنب ضرائب الشركات إلى حد ما عبر الشركات، مما يعكس اختلاف الخصائص على مستوى الشركة وتقنيات تجنب الضرائب، حيث يهتم مالكو العائلة بدرجة أكبر بالعقوبة المحتملة المفروضة عليهم وبالدعاية السلبية والأضرار المحتملة لقيمة الشركة طويلة الأجل، بسبب ملكيتهم الكبيرة للأسهم وآفاقهم الاستثمارية الأطول كثيرًا (Chen et al., 2010).

نتيجة لذلك، خلصت دراسات (Bradshaw et al., 2016; Zulma, 2016; Sari et al., 2017; Park, 2018; Nuritomo et al., 2019; Utama & Hermawan, 2020) إلى الاعتقاد بأن الشركات المملوكة للعائلة ستختار عدم الانخراط في التجنب الضريبي من خلال معاملات مع أطراف ذوي علاقة.

هذا من جانب، ومن جانب آخر خلص البعض (Martinez & Ramalho, 2014; Kusbandiyah & Norwani, 2018; McClure et al., 2018; Tjondro & Olivia, 2018) الأطراف ذوي العلاقة المحفوفة بالمخاطر والتي تخضع لرقابة صارمة من قبل اللوائح الضريبية، فإن مدفوعات الأرباح لها مخاطر ضريبية أقل. بالإضافة إلى ذلك تقلل الملكية العائلية في الشركة من مشكلة الوكالة من النوع الأول بين الإدارة والمساهمين من خلال الضوابط الإدارية القوية. كما يمكن للملكية العائلية تقليل إمكانية مصادرة التدفق النقدي الحر الذي تقوم به الإدارة إذا لم يتم توزيع الأرباح من خلال الرقابة الجيدة. في ظل هذه الظروف، تستطيع الشركات العائلية أن تولي اهتمامًا أكبر للتجنب الضريبي من خلال توزيعات الأرباح.

ومن ناحية أخرى، خلص البعض (Sari et al., 2017; Berzins et al., 2019; Utama & Hermawan, 2020) إلى أنه سيكون للملكية العائلية للشركة تأثير أيضًا على نزاعات الوكالة من

النوع الثاني ويمكن أن يؤدي هذا إلى قيام الشركات العائلية بإجراء العديد من معاملات الأطراف ذوي العلاقة لتجنب مدفوعات الضرائب المرتفعة إذا قامت الشركة بتوزيع أرباح.

وبناءً عليه يمكن التعبير عن مشكلة البحث في كيفية الإجابة نظرياً وعملياً على الأسئلة التالية في بيئة الممارسة المحاسبية المصرية:

- إلى أي مدى يمكن أن تستخدم الشركات المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في عمليات التجنب الضريبي؟

- إلى أي مدى تولي الشركات اهتماماً أكبر للتجنب الضريبي من خلال توزيعات الأرباح النقدية المدفوعة؟

- ما مدى تأثير هيكل الملكية العائلية علي ميل الشركات نحو التجنب الضريبي من آليتين مختلفتين في حالتين من المخاطر: وهما معاملات الأطراف ذوي العلاقة وتوزيعات الأرباح؟

٣- هدف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة واختبار تأثير هيكل الملكية العائلية علي ميل الشركات نحو التجنب الضريبي من آليتين مختلفتين في حالتين من المخاطر: وهما معاملات الأطراف ذوي العلاقة وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة.

٤ - أهمية ودوافع البحث

يستمد البحث أهميته الأكاديمية لتناوله قضية محاسبية خاصة بالعلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي والمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة باعتبارها من الموضوعات المهمة في أنشطة الأعمال ويمكن استغلالها ضد مصالح أصحاب المصلحة، ويمكن للمساهمين الحصول على مزايا شخصية في شكل ربح أكبر أو وفورات نقدية وضريبية، وبالتالي تُعد من الآليات التي تستخدمها الشركات لتجنب الضرائب واستغلال الثغرات في القوانين واللوائح الضريبية، كما تؤثر الضرائب المرتفعة على توزيعات أرباح الشركة.

كما أن اختبار العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي والمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة، مع اختلاف هذه العلاقة بهيكل الملكية العائلية له اسهام تطبيقي ميداني في البيئة المصرية، حيث يمكن أن تشكل ممارسات التجنب الضريبي للشركة رافعة حقيقية للنجاح والأداء المالي وزيادة الأرباح ويعزز القيمة من خلال تحويل الثروة من الحكومة إلى الشركات. ومع ذلك، فإن التجنب الضريبي ليس بلا تكلفة، كما أن التجنب الضريبي يعتبر شكلاً آخر من أشكال

مشكلة الوكالة: الانتهازية الإدارية أو تحويل الموارد، وبالتالي، تزود معاملات التجنب الضريبي الإدارة بالأدوات والأفئدة والمبررات للسلوكيات الإدارية الانتهازية. يضاف إلى ذلك، اعتماد البحث في اختبار العلاقة محل البحث علي ثلاثة مداخل لتحليل النتائج وهي؛ التحليل الأساسي والتحليل الإضافي وتحليل الحساسية.

٥ - حدود البحث

يهتم هذا البحث بدراسة واختبار العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك في ظل هيكل الملكية العائلية للشركات كمتغير معدل لتلك العلاقة، ويخرج عن نطاق البحث البنوك والمؤسسات المالية والشركات غير المقيدة بالبورصة، كما يخرج عن نطاق البحث أنواع الملكية الأخرى (الملكية المؤسسية، والملكية الإدارية) والتي يمكن أن تقوم بدور معدل للعلاقة محل الدراسة، كما سيتم إعادة دراسة متغير هيكل الملكية العائلية كمتغير رقابي في سياق العلاقة محل البحث مع العديد من المتغيرات الأخرى (معدل العائد علي الأصول، حجم الشركة، الرافعة المالية، فرص نمو الشركة، حوكمة الشركة، وعمر الشركة)، ويخرج عن نطاق البحث أي متغيرات رقابية أخرى مثل القطاع الصناعي وخصائص أعضاء مجلس الإدارة ورأس المال العامل، وأخيراً فإن قابلية نتائج الدراسة للتعميم مشروطة بمنهجية اختبار فروض البحث وضوابط اختيار عينة الدراسة.

٦ - خطة البحث

تحقيقاً لهدف البحث يقترح الباحث تقسيم باقي أجزاء البحث كما يلي:

٦-١ الإطار النظري المفاهيمي للبحث.

٦-٢ تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث

٦-٢-١ تحليل الدراسات التي تناولت العلاقة بين التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذات العلاقة.

٦-٢-٢ تحليل الدراسات التي تناولت العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وتوزيعات الأرباح.

٦-٢-٣ تحليل الدراسات التي تناولت العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذات العلاقة وهيكل الملكية.

٦-٢-٤ تحليل الدراسات التي تناولت العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وتوزيعات الأرباح وهيكل الملكية.

٦-٣ منهجية البحث

٦-٤ نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

٦-١ الإطار النظري المفاهيمي للبحث

يُعرّف التجنب الضريبي على أنه تخفيض الالتزامات الضريبية الصريحة للشركة. بموجب هذا التعريف الواسع يمثل التجنب الضريبي سلسلة متصلة من استراتيجيات التخطيط الضريبي حيث تكون الأنشطة القانونية تمامًا في أحد طرفيها مثل استثمارات السندات، ومخصصات رأس المال، وتكون الأنشطة الأكثر عدوانية أو شدة أقرب إلى الطرف الآخر مثل أسعار التحويل (Chen et al., 2014)، وبالتالي فهو نشاط عدواني يتضمن أنشطة التخطيط الضريبي القانوني لمقاربة المنطقة الرمادية فضلاً عن الأنشطة غير القانونية (Kusbandiyah & Norwani, 2018)، وهو ما أوضحه Joshua Aronmwan & Okafor (2019) من أن التجنب الضريبي هو عمل أو إجراء يتم تنفيذه لتقليل العبء الضريبي لدافع الضرائب بشكل قانوني بينما التهرب هو الزاوية غير القانونية له.

وفي أدبيات التجنب الضريبي، تم استخدام نظريتين بديلتين كأساس لتحفيز دوافع التجنب الضريبي: من ناحية، نظرية تتنبأ بأن التجنب الضريبي يعزز القيمة (Chen et al., 2014; Anouar & Houria, 2017; Gaaya et al., 2017; Nugroho & Agustia, 2018) ومن ناحية أخرى نظرية تجنب ضرائب الشركات في إطار الوكالة (Lietz, 2013; Chen et al., 2014; Ratemo, 2014; Langli & Willekens, 2017; Kusbandiyah & Norwani, 2018; Khuong et al., 2020)

ففي سياق النظرية الأولى أشارت دراسة (Anouar & Houria, 2017) إلى أنه لطالما اعتبرت الضرائب عبئاً ضريبياً أعاق تطور الشركات. وفي سياق تنافسي وطني ودولي، تحتل الضرائب مكانة مهمة في القرارات الإستراتيجية للشركة، لا سيما من حيث الموقع والاستثمار، وهي أيضاً عامل رئيسي للقدرة التنافسية في بيئة تنافسية، حيث أصبحت الضرائب الشغل الشاغل لجميع الشركات. وبالتالي علي الشركات تبني موقف أكثر نشاطاً وديناميكية تجاه إدارتها الضريبية، وذلك من خلال ممارسات التجنب الضريبي التي تشكل للشركة رافعة حقيقية للنجاح والأداء المالي.

كما تجادل النظرية الأولى بأن التخطيط الضريبي وأنشطة تجنب الضرائب تقلل الالتزامات الضريبية وبالتالي تزيد الأرباح. وبالتالي يجب تحفيز المديرين للمشاركة في مثل هذه الأنشطة ومكافأتهم وفقاً لذلك. ووفقاً لوجهة النظر هذه، يتم النظر فقط في التكاليف المباشرة للتجنب الضريبي، مثل وقت المديرين والمخاطر المحتملة لاكتشافها من قبل السلطات الضريبية (إذا كانت المخططات المعتمدة غير مقبولة) (Langli & Willekens, 2017).

وهو ما توافق مع توجه (Chen et al., 2014) بأن التجنب الضريبي للشركات يمثل تحويل الثروة من الحكومة إلى الشركات وينبغي أن يعزز قيمة الشركة. ومع ذلك، فإن التجنب الضريبي ليس بلا تكلفة تتمثل في التكاليف المباشرة لتكلفة التنفيذ، وفقدان السمعة والعقاب المحتمل.

وعادة ما يُنظر إلى الضرائب على أنها أكبر تكلفة تتكبدها الشركات. لذلك، يتخذ المديرون إجراءات لتقليل التزاماتهم الضريبية والتهرب من مدفوعات الضرائب (Gaaya et al., 2017)، وبالتالي يُعد التجنب الضريبي عبارة عن إجراءات يتخذها المديرون لصالح المساهمين وهي ليست إجراءً متعمداً بحيث يؤدي التجنب الضريبي إلى إحداث مشكلة أخلاقية للمدير، كما أن المديرين يتوقعون أيضاً عودة التجنب الضريبي في شكل موارد إضافية أو مزايا أخرى تحسن من أداء الشركة وتزيد قيمتها. وبالتالي، سيكافئ المساهمون المديرين (Nugroho & Agustia, 2018).

ويؤكد المنظور الآخر النظرية الثانية بشأن التجنب الضريبي على التفاعل بين أنشطة التجنب الضريبي ومشاكل الوكالة بين المديرين والمساهمين لتوضيح الأساس النظري لفهم تجنب ضرائب الشركات ضمن إطار عمل الوكالة. في هذا المنظور، يمكن أن يؤدي تجنب ضرائب الشركات إلى تعزيز الانتهازية الإدارية أو تحويل الموارد إذا تم استخدام مخططات تجنب ضرائب معقدة لإخفاء أو تبرير سلوك الإدارة الانتهازية مثل التلاعب بالأرباح ومعاملات الأطراف ذات الصلة وإجراءات تحويل الموارد الأخرى، ومن ثم فإن تجنب الضرائب يستلزم تكلفة الوكالة ويمكن دفع المديرين إلى الامتناع عنها للإشارة إلى المصادقية وتجنب توقع مثل هذه التكاليف من قبل المساهمين (Langli & Willekens, 2017).

ومن ناحية أخرى أشار (Nugroho & Agustia 2018) إلى أنه بالرغم من اختلاف المصالح بين المديرين كوكلاء مع المساهمين، إلا أن المديرين بصفتهم إدارة الشركة يتخذون تدابير تجنب الضرائب من خلال زيادة التكاليف المتكبدة لتخفيض الربح قبل الضرائب، بينما يريد المساهمون تحقيق أرباح عالية للشركة بهدف الحصول على أرباح موزعة عليهم قدر الإمكان.

وهو ما أكدت عليه دراسة (Khuong et al., 2020) من أن التجنب الضريبي يتأثر بتعارض الوكالة بين المديرين والمساهمين. ويمكن للمديرين أن يكونوا انتهازيين ويحولون الموارد عند الانخراط في التجنب الضريبي، وإساءة استخدام المديرين التدفق النقدي الحر The Free Cash Flow من أنشطة تجنب الضرائب في بناء إمبراطورية شخصية، مما سيقبل بالتأكيد من قيمة الشركة.

وأوضح (Ratemo 2014) أن التجنب الضريبي قد لا يؤدي التجنب الضريبي إلى تحسين أداء المنظمة لأن أنشطة التجنب الضريبي يمكن أن تسهل استخراج الإيجار الإداري بأشكال مختلفة. وأن

التكاليف المرتبطة مباشرة بأنشطة التخطيط الضريبي وتكاليف الوكالة قد تفوق المزايا الضريبية للمساهمين، وبالتالي يمكن أن تقلل أنشطة تجنب الضرائب من قيمة الشركة بعد الضريبة.

ومن جانب آخر نستطيع النظر إلى النزاعات المحتملة بين الوكالات والعلاقة مع التجنب الضريبي من خلال هيكل الملكية في الشركات العائلية، حيث يمكن أن تنشأ تكاليف الوكالة من مخاوف مساهمي الأقلية من البحث عن الربح العائلي المقنع بأنشطة التجنب الضريبي. ومثل هذا السلوك يمكن توقعه أيضًا في الشركات العائلية الخاصة (Langli & Willekens, 2017).

كما تفضل الشركة والمساهمون دفع مبلغ أقل من الضرائب واستخدام استراتيجيات ضريبة تعتبر عدوانية عندما يتركز معظم هيكل ملكية الشركة على الأجانب (أسهم الشركة مملوكة للأفراد والكيانات القانونية والحكومة) يميلون أيضًا إلى التجنب الضريبي (Kusbandiyah & Norwani, 2018).

ويؤيد (Chen et al. (2014) نقاش منظرو الوكالة بأن أنشطة التجنب الضريبي تتشابك أيضًا مع قضايا حوكمة الشركات الضعيفة، وأن أنشطة التخطيط الضريبي غير الشفافة خداع إداري وتقليل لقيمة الشركة.

وفي النهاية يشير الباحث إلى التقاء وجهتي النظر المتعلقة بأنشطة التجنب الضريبي سواء المتعلقة بقيمة الشركة أو نظرية الوكالة والصراع بين المديرين والمساهمين والصراع بين مساهمي الأغلبية والأقلية، وبالتالي ارتباطها بالعديد من القضايا الأخرى مثل التجنب الضريبي في الشركات العائلية والشركات غير العائلية.

كما يشير الباحث إلى أن التجنب الضريبي يعتبر شكلاً آخر من أشكال مشكلة الوكالة: الانتهازية الإدارية أو تحويل الموارد، وبالتالي، يمكن أن تزود معاملات التجنب الضريبي الإدارة بالأدوات والأقنعة والمبررات للسلوكيات الإدارية الانتهازية، مثل التلاعب بالأرباح والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وأنشطة تحويل الموارد الأخرى. بعبارة أخرى، يمكن أن يكون هناك تكامل بين التجنب الضريبي والتحويل الإداري تنجم عنه تكاليف الوكالة في شكل استخراج إيجار إداري. حيث يستخدم المديرون استراتيجيات التجنب الضريبي لإخفاء الاستخراج الانتهازي للإيجارات.

إن التجنب الضريبي هو إجراء تتخذه الشركة يمكن أن يزيد من قيمة الشركة. وذلك لأن الضرائب التي يتم توفيرها يمكن إعادة استثمارها و / أو إعادتها إلى المساهمين. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي التجنب الضريبي إلى تحويل الثروة أو الموارد من المساهمين إلى المديرين، أو من المساهمين غير المسيطرين إلى المساهمين المسيطرين (Sari et al., 2017)، ويُطلق على تحويل الموارد النقدية الناتجة عن إجراءات التجنب الضريبي اسم إجراء نفق A Tunneling Action والتي يمكن أن تكون

ضارة للمساهمين غير المسيطرين، وتتضمن أمثلة إجراءات الأنفاق، على سبيل المثال لا الحصر: مصادرة أصول الشركة، وتسعير التحويلات إلى الأطراف ذوي العلاقة، وبيع الأصول إلى المساهم المسيطر بسعر لا يتوافق مع السوق، وضمان الديون باستخدام أصول الشركة (Sariet al.,2017).

ومن هنا فإن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة تُعد من الثغرات التي يمكن استغلالها لتحقيق التجنب الضريبي (Lee et al.,2013)، ويُشار للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة التي تقوم بها الشركات بأن المعاملة مع الطرف ذي العلاقة هي صفقة تجارية أو ترتيب بين طرفين يربطهما علاقة خاصة موجودة مسبقًا، ويمكن أن تكون هذه العلاقة في شكل مدير/ مالك/ شركة تابعة/ زميلة، (Aryotama & Firmansyah ,2020).

ووفقًا للمعيار المحاسبي المصري الذي ينظم الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة استنادًا إلى معيار المحاسبة الدولي ٢٤ - الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة)، هذه الأطراف ذات العلاقة هم أفراد أو كيانات مرتبطة بالشركة في إعداد البيانات المالية للشركة، قد تكون هذه الأطراف في شكل الشركة الأم أو الشركات التي لها سيطرة مشتركة أو تأثير كبير على الشركة المعدة التقرير أو الشركات التابعة أو الشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة حيث تكون الشركة المعدة التقرير مشروعًا أو الإدارة الرئيسية للشركة المعدة التقرير والأطراف الأخرى التي لها علاقة خاصة أخرى مع الشركة المعدة التقرير (الصيرفي، ٢٠١٦). وبالرغم من أن المعاملات مع الأطراف ذات الصلة نشاطًا تجاريًا مشروعًا. فقد اعتبر المنظمون وواضعو المعايير والمشاركين في السوق أنها قضية مهمة في أنشطة الأعمال حيث يمكن استغلالها ضد مصالح أصحاب المصلحة. وبالتالي أنه ليس من المستغرب وجود المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في بعض عمليات احتيال الشركات البارزة (Aryotama & Firmansyah ,2020).

وبسبب المشكلة المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، يتعين على الشركات الكشف عن الأرصدة والمعاملات التي تتم مع الأطراف ذات الصلة. وقد تكون هذه المعاملات في شكل مبيعات، ومشتريات، ونفقات تشغيل، ومدنيين، ودائنين، وديون، وقد تحدث تلك المعاملات لعدة أسباب، أحدها هو محاولة المساهمين تعظيم عائد جميع استثماراتهم من خلال توجيه الشركات لإجراء معاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، وفي بعض الأحيان ينتج عن ذلك نتيجة إيجابية لطرف ونتائج غير مرغوب فيها لطرف آخر (Pratama ,2018).

ومن هنا ينظر أصحاب المصلحة إلى أن نتائج تلك المعاملات قد تكون إيجابية أو سلبية. فيمكن اعتبارها طريقة لجعل المعاملات أكثر كفاءة، وتحسين البيانات المالية لمجموعات الشركات، كما يمكن أن تفيد الشركة من خلال كفاءات الاتصالات والتعاقدات بالإضافة إلى تقليل مشاكل التعطل.

ويُنظر أحياناً إلى المعاملات على أنها معاملات سلبية من قبل المستثمرين، الذين قد يعتقدون أن معلومات الدخل قد تتعرض للخطر بسبب تأثيرها، وبالتالي فإنها ستخلق تحريفاً مالياً (Pratama, 2018)، حيث يرتبط التصور السلبي بأن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة هي آلية لأغلبية المساهمين لاستخراج موارد الشركة من خلال أنشطة الأنفاق Tunneling Activities ونقل الثروة من الشركة لصالح المساهمين المسيطرين على حساب مساهمي الأقلية (Lee et al, 2013).

وبالتالي يتم استخدام القوة لصالح مجموعة واحدة على حساب المجموعات الأخرى. تنقل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة ميزة غير عادلة في المنافسة وأنظمة السوق، كما أن تلك المعاملات قد تقتصر على الجوهر الاقتصادي، ولذلك يمكن للشركات ومجموعات الشركات زيادة الأرباح عن طريق تقليل أنواع عديدة من المصروفات، وخاصة المصروفات التي لا تُسهم بشكل مباشر في أداء الشركة، ومن بين النفقات التي لا تُسهم بشكل مباشر مصروف الضرائب Tax Expense.

واستناداً إلى نظرية الوكالة، تُعد المعلومات المتعلقة بالمعاملة مع الطرف ذي العلاقة واحدة من تلك المعلومات التي إذا لم يتم الكشف عنها، قد تتسبب في عدم تماثل المعلومات بين المدير ووكيله في الشركة (Aryotama & Firmansyah, 2020)، كما يمكن ربط معاملات مع الأطراف ذات العلاقة بنظرية الوكالة الثانية، والصراع بين الأغلبية والأقلية من أصحاب الأسهم، و أن أصحاب المصلحة الأغلبية سيحاولون استيعاب جميع أرباح الشركة والموارد المالية لأنفسهم من خلال نشاط "الأنفاق" Tunneling. حيث لا تعكس المعاملات خارج السوق عادة السعر العادل للمعاملات. وهو مبدأ أساسي للتخطيط الضريبي وإعداد التقارير، وأنه يمكن إجراء التجنب الضريبي من خلال ترتيب المعاملات مع الأطراف ذات الصلة، على سبيل المثال من خلال أنظمة الرسملة الضعيفة أو مخططات تسعير التحويل. قد تخضع الشركات التي لا تجري معاملات على أسس تجارية إلى عمليات تدقيق ضريبي أو تحقيق من قبل السلطات (Pratama, 2018)، كما أن المعاملات المختلفة مع الأطراف ذات الصلة مثل: الذمم الدائنة أو المستحقات أو الديون أو المشتريات أو المبيعات أو حتى نفقات التشغيل يمكن أن تعكس العلاقات المختلفة (Aryotama & Firmansyah, 2020).

ووفقاً للتعريف الأكثر شيوعاً لأرباح الأسهم، فهي شكل من أشكال توزيع الأرباح في الأصول الحقيقية بين مساهمي الشركة وفقاً لمستوى مشاركتهم في إجمالي رأس المال. وبالتالي، فإن توزيعات

الأرباح هي العائد الذي يحصل عليه المساهم من الشركة علي أساس مساهمة محددة. وهي أحد شكلين من أشكال عوائد المستثمرين في الأسهم 'Equity Investors' Returns، والآخر هو مكاسب رأس المال (Rój, 2019) Capital Gains.

وتزود سياسة توزيع الأرباح الإدارة بالمبادئ التوجيهية واللوائح لتحديد نسب عوائد الشركة التي يتعين الاحتفاظ بها وتوزيعها على المساهمين كأرباح نقدية على التوالي (Mbuva et al., 2017)، وتوزيعات الأرباح النقدية هي إنفاق موارد الشركة التي تتناسب مع المساهمين المسيطرين وغير المسيطرين.

ووفقًا لنماذج تكلفة الوكالة، إن توزيع أرباح الأسهم يقلل / يحد بشكل مباشر من مصادرة الملكية التي يقوم بها المديرون / المساهمون المسيطرون لذلك، فإن المساهم المسيطر الذي يرغب في المصادرة يميل إلى تجنب مدفوعات الأرباح (Sari et al., 2017).

ويزيد التجنب الضريبي من التدفقات النقدية بعد الضريبة التي يمكن استخدامها لاحقًا للاستثمار أو توزيعها على المساهمين (Kovermann & Wendt , 2019).

ويبدو أن أفعال التجنب الضريبي من قبل شركة ما قد تضر بمصالح مساهميها غير المسيطرين. وهو ما يتوافق مع افتراضات نظرية الوكالة من أن تأثير الضرائب على أرباح الأسهم يعتمد بشدة على شدة تكاليف الوكالة. تعتبر مشكلة الوكالة الأفقية مهمة بشكل خاص لسياسة توزيع الأرباح لأن تمنح الحصة المسيطرة غالبية المساهمين سلطة كافية لاتخاذ قرار توزيع الأرباح بمفردهم واستخراج المنافع الخاصة على حساب مساهمي الأقلية.

يستحوذ المساهم المسيطر على جميع الفوائد الخاصة، لكنه يتحمل التكلفة فقط بما يتناسب مع حصته. ومن ثم، كلما كانت حصته أصغر (أي أقرب إلى ٥٠٪ بدلاً من ١٠٠٪)، زادت حوافزه لاستخراج المنافع الخاصة، وبالتالي زادت أهمية استخدام الأرباح للتخفيف من صراع الوكالة، وبالتالي فإننا نستخدم حجم السيطرة على الحصة كمقياس عكسي للصراع المحتمل بين المساهمين (Berzins et al., 2019).

وعند توضيح محددات سياسات توزيع أرباح الشركات، يمكن تحديد مدرستين من الأفكار فيما يتعلق بتأثير توزيعات الأرباح على أسعار الأسهم. ينطبق الخط الأول من الفكر على الاعتقاد في نظرية عدم جدوى توزيعات الأرباح، والتي بموجبها لا يكون للأرباح أي تأثير على قيمة الشركة. والخط الثاني في الفكر، والذي يشمل أولئك المقتنعين بأهمية توزيعات الأرباح، يعني أن سياسة توزيع الأرباح لها تأثير على قيمة الشركة (Rój, 2019).

إلا أنه في مجال التجنب الضريبي بالرغم من أن النظام الضريبي في كل بلد يشتمل على سياسات مختلفة تؤثر على سلوك دافعي الضرائب وإيرادات الحكومة، إلا أنه عند دراسة السياسة المطبقة على فرض الضرائب المدفوعة على دخل الشركات من الشركة لمساهميها من خلال توزيعات الأرباح يمكن تقسيم الضرائب على دخل الشركات إلى فئتين رئيسيتين *A Classical and An Imputation*، وتؤدي هذه الفئات إلى حوافز مختلفة جدًا للمديرين للانخراط في تجنب ضريبة الشركات (Amiram et al., 2013). حيث في النظام الضريبي الكلاسيكي *A Classical System*، فإن الدولار الذي يتم توفيره من خلال تجنب ضرائب الشركات يقلل من العبء الضريبي الإجمالي، ويزيد من التدفقات النقدية بعد الضرائب للمساهمين ويمنح المديرين حافزًا لتجنب الضرائب نيابة عن المساهمين.

أما النظام الضريبي *An Imputation System* أو ما يعرف بنظام التضمين، فإنه يفرض ضريبة على دخل الشركات، لكن المساهم يتلقى ضمانات للضرائب التي تدفعها الشركة بحيث يدفع المساهم فقط الفرق بين معدل ضريبة الشركات ومعدل ضريبة المساهم على أرباح الأسهم. ونتيجة لذلك، فإن العبء الضريبي الإجمالي على أرباح الأسهم في نظام التضمين يعادل العبء الضريبي للمساهمين، وتجنب ضرائب الشركات يؤدي ببساطة إلى تحويل مدفوعات الضرائب من الشركة إلى المساهمين. علاوة على ذلك، فإن تجنب ضريبة الشركات مكلف، لذلك في ظل نظام التضمين إن تجنب ضرائب الشركات يجعل المساهمين أسوأ حالًا بالنسبة إلى عدم التجنب الضريبي.

ويتوافق ذلك مع نتائج دراسة (McClure et al., 2018) من ارتباط احتساب توزيعات الأرباح بتجنب تكاليف الضرائب من خلال السماح للشركات بنقل التكاليف إلى المساهمين الذين لديهم ائتمانات ضريبية مرتبطة بأرباحهم، والتي تمثل الضريبة المدفوعة على الأرباح الموزعة. إلى الحد الذي يمكن فيه للمساهمين الوصول إلى قيمة ضريبة الشركات المدفوعة، كما وجدت دراسة Utama, & Hermawan (2020)، أن البلدان ذات الأنظمة الضريبية التقليدية تميل إلى دفع أرباح أقل مقارنة بالدول التي لديها نظام ضرائب التضمين.

ومما سبق يتضح أن أنظمة الضرائب الكلاسيكية، تحفز المديرين على الانخراط في تجنب ضرائب الشركات من أجل إعادة المزيد من الأموال بعد خصم الضرائب إلى مساهمهم، وذلك مقارنة بنظام التضمين الذي يقلل من فوائد الانخراط في التجنب الضريبي.

هذا وتحقق الشركات التي تتخبط في التجنب الضريبي فوائد واضحة مثل زيادة النقد والسيولة، وزيادة الأرباح بعد الضرائب، وتخفيض الالتزامات الضريبية. علاوة على ذلك، من المحتمل أن يكون التخفيض في معدل الضريبة الفعلي *Effective Tax Rate (ETR)* للشركة الذي يوفره التجنب

الضريبي إشارة إيجابية للمستثمرين، وبالتالي تقليل تكلفة رأس المال، وبالتالي توفر هذه المزايا حوافز قوية للشركات للانخراط في تجنب الضرائب.

على العكس من ذلك، هناك تكاليف ومخاطر كبيرة محتملة للشركات المنخرطة في تجنب ضرائب الشركات. وتشمل هذه التكاليف المحتملة زيادة التكاليف القانونية والمعاملات، والعداء تجاه الشركة، بما في ذلك الإضرار بالسمعة بين مختلف أصحاب المصلحة. كما يمكن أن يترك الشركات عرضة لمستويات أعلى من المخاطر السياسية والتنظيمية، فضلاً عن العقوبات الاجتماعية مثل مقاطعة المنتجات والخدمات.

ويلعب هيكل الملكية دورًا مهمًا في حوافز وسلوكيات منشآت الأعمال، وفي الواقع تنتشر الشركات العائلية في جميع أنحاء العالم. كما تشكل الشركات العائلية أكثر من ٨٠٪ من الشركات حول العالم (Shin, 2020). وهنا يجب التركيز على آثار تشتت ملكية الشركة بين المديرين والمساهمين، وخاصة فحص أدوار هيكل الملكية داخل الملكية العائلية المسيطرة (Fan & Leun, 2020).

وتختلف الشركات العائلية (والتي تُعرّف بأنها تلك التي يستمر فيها أفراد العائلة المؤسسة في شغل مناصب إدارية عليا أو مقاعد في مجلس الإدارة أو حصص ذات صلة في الكتلة المسيطرة) عن الشركات غير العائلية في طريقتين مهمتين:

(١) لديها توافق كبير بين المالك والمديرين بشأن الحوافز، وبالتالي يكون هناك نزاع بين المالك والمدير أقل أو تضارب بين الوكالات الرأسيّة (Vertical Agency Conflict؛ ٢) هناك صراعات أفقية أكبر بين المساهمين المهيمنين وصغار المساهمين، مما يشير إلى أن مالكي العائلات على استعداد للتخلي عن المزايا الضريبية لتجنب الوضع الأفقي Horizontal Agency Costs (Iqbalet al., 2020).

وستعتمد درجة التجنب الضريبية على خصائص مالكي الشركات العائلية ومديري الشركات غير العائلية فيما يتعلق بتكاليف وفوائد سياسات التخطيط لتجنب الضريبي، ومع ذلك، لا يمكن تحديد العلاقة بين خاصية كونها شركة عائلية والعدوانية الضريبية بشكل واضح مسبقاً (Martinez & Ramalho, 2014).

ومن جانب آخر تفضل الشركة والمساهمون دفع مبلغ أقل من الضرائب واستخدام استراتيجيات ضريبة تعتبر عدوانية، وتميل الشركة التي يتركز معظم هيكل ملكية الشركة على الأجانب والتي يتركز معظم هيكل ملكية الشركة عائلياً إلى التجنب الضريبي (Kusbandiyah & Norwani, 2018).

وأوضح (Utama & Hermawan (2020) أن كبار الملاك يكتسبون السيطرة الكاملة تقريباً ويفضلون استخدام الشركات لتوليد فوائد خاصة للسيطرة لا يتم تقاسمها مع مساهمي الأقلية. عندما يتم

التحكم بشكل فعال في الشركات من قبل كبار المساهمين، فقد تؤدي سياساتهم إلى مصادرة مساهمي الأقلية لإثراء أنفسهم من خلال عدم دفع أرباح الأسهم أو تحويل الأرباح إلى الشركات الأخرى التي يسيطرون عليها.

وذكر (Tjondro & Olivia, 2018) أن تركيز الملكية يمكن أفراد العائلة من تحقيق أهدافهم بشكل أفضل من المساهمين الآخرين. قد تقضي الرقابة العائلية على مشاكل الوكالة من الصراع بين المساهمين والمديرين. يميل أفراد العائلة إلى امتلاك استثمار طويل المدى مقارنة بالمستثمرين الآخرين، قد تختار الشركات العائلية المزايا غير النقدية وترحيل الموارد من المشاريع المربحة وبالتالي تضر بأداء الشركة. نظرًا لأن العائلات لديها الدافع لنقل ملكيتها إلى الأجيال القادمة، فقد تعمل على تقليل هيكل رأس المال أو المشاريع الاستثمارية المحفوفة بالمخاطر.

وفي سياق التجنب الضريبي، فإنه من المتوقع أيضًا وجود بعض الاختلافات في السلوكيات الضريبية العدوانية التي يتم شرحها على أساس تأثير العائلية (Sánchez-Marín et al., 2016) إذا كان من الممكن اعتبار العدوانية الضريبية في شركة عائلية بمثابة قدرة يمكن أن تولد ميزة تنافسية مرتبطة بنفقات أقل وإدارة مثالية للموارد وسمعة أعلى، فمن المعقول افتراض أن هذه القدرة - العدوانية الضريبية - ستكون مشروطة بالتجانس أو عدم التجانس بين الشركات العائلية من حيث النوايا والثقافة والقيم والسلوكيات المختلفة التي تشكل جوهر سمات الشركة العائلية.

وهنا أوضح (Gaaya et al., 2017) رأيان متعارضان قد يفسران تأثير الملكية العائلية على ممارسات التجنب الضريبي، أحدهما بأن الشركات العائلية لديها تكاليف وكالة أقل بسبب ملكيتها العالية وآفاق الاستثمار الطويلة. هذا من شأنه أن يوفق بين مصالح المساهمين العائليين ومصالح الأقلية، والثاني تعد ملكية العائلة ميزة مهمة لحكومة الشركات تخفف من المشكلة المحتملة للانتهازية الإدارية.

وفقًا لذلك، فإن (Chen et al., 2010) وجد أن الشركات العائلية أقل تشددًا من الناحية الضريبية من الشركات غير العائلية، لاهتمام العائلات بتكاليف السمعة والعقوبات. وعلى وجه الخصوص، يهتم مالكو العائلة بسمعتهم الراسخة و "اسم العائلة"، حيث يرون أن شركاتهم موروثه يجب نقلها إلى الأجيال القادمة.

ويخلص الباحث مما سبق إلي أنه بالرغم من أن ممارسات التجنب الضريبي نشاط عدواني وسلسلة متصلة من استراتيجيات التخطيط الضريبي القانونية فضلاً عن الأنشطة غير القانونية، إلا أنها تشكل للشركة رافعة للنجاح والأداء المالي وزيادة الأرباح بما يعزز القيمة، كما يعتبر التجنب الضريبي شكلاً

آخر من أشكال مشكلة الوكالة: الانتهازية الإدارية أو تحويل الموارد، وبالتالي، تزود معاملات التجنب الضريبي الإدارة بالأدوات والأفئعة والمبررات للسلوكيات الإدارية الانتهازية: مثل المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والتي تُعد من الثغرات التي يمكن استغلالها لتحقيق التجنب الضريبي ونقل الثروة من الشركة لصالح المساهمين المسيطرين على حساب مساهمي الأقلية. كما تولي الشركات اهتماماً أكبر للتجنب الضريبي من خلال توزيعات الأرباح النقدية المدفوعة لما لها من مخاطر ضريبية أقل بما يجعل الشركات تقلل من مدفوعات أرباحها لتجنب ضريبة الأرباح المرتفعة. ويلعب هيكل الملكية دوراً مهماً في حوافز وسلوكيات منشآت الأعمال فيما يتعلق بممارسة تجنب ضريبة الشركات خاصة الشركات العائلية والتي تميل إلى اختيار الحفاظ على السمعة وتجنب المخاطر القانونية للمخالفات الضريبية. بحيث من المتوقع أيضاً أن تقلل من السلوك الانتهازي للإدارة للتجنب الضريبي الذي يمكن أن يهدد سمعة الشركة مقارنة بالشركات غير العائلية، ومن ثم فإن حوافز وسلوكيات منشآت الأعمال فيما يتعلق بممارسة التجنب الضريب خاصة العائلية منها يحتاج لمزيد من الجهود علي المستوي الأكاديمي والميداني والتشريعي.

٦-٢ تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث

٦-٢-١ تحليل الدراسات التي تناولت العلاقة بين التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذات العلاقة

تباينت نتائج العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين التجنب الضريبي والمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، فيري (Aryotama & Firmansyah (2020 أن معاملة الطرف ذي العلاقة مرتبطة سلباً بالتجنب الضريبي، وفي المقابل أشار (Bradshaw et al,2016; Cendekiawati & Harto, 2016; Sari et al.,2017; Pratama, 2018; Nuritomo et al., 2019) للتأثير الإيجابي.

فقد وجدت دراسة (Bradshaw et al. (2016 أن الشركات المملوكة للدولة لديها معدلات ضرائب فعالة ومعدلات ضرائب نقدية أعلى بكثير من الشركات غير المملوكة للدولة، بالإضافة إلى ذلك، قدمت دليلاً على استخدام المساهمون المسيطرون في الشركات الصينية الأنفاق Tunneling في التجنب الضريبي من خلال القروض المشتركة بين الشركات.

كما تناولت دراسة (Cendekiawati & Harto (2016 دراسة تأثير معاملات الأطراف ذوي الصلة على التجنب الضريبي باستخدام إدارة الأرباح الحقيقية كمتغير وسيط. واستنتجت أن معاملات

الأطراف ذات الصلة لها تأثير إيجابي كبير على التجنب الضريبي من خلال إدارة الأرباح الحقيقية كمتغير وسيط.

كما هدفت دراسة (Sari et al. (2017 إلى التحقق من العلاقة بين التجنب الضريبي والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة وسياسة توزيع أرباح الشركات. علاوة على ذلك، حققت هذه الدراسة أيضًا في الآثار المعتدلة لتنفيذ حوكمة الشركات (CG) على العلاقة بين التجنب الضريبي والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة وسياسات توزيع أرباح الشركات. وغطت العينة الشركات المدرجة في البورصة الإندونيسية خلال 2011-2014. ووفرت النتائج دليلاً علي أن تطبيق حوكمة قوية يؤدي إلى إضعاف العلاقة الإيجابية بين التجنب الضريبي للشركات وحجم المعاملات مع الأطراف ذات الصلة RPTs للشركة.

وفي نفس السياق أظهرت نتائج دراسة (Pratama (2018 أن استخدام المعاملات مع الأطراف ذات الصلة والتجنب الضريبي (TA) من قبل الشركات أدى إلى زيادة قيمة الشركة، وأظهرت النتائج أن الشركات الإندونيسية استقادت من المعاملات مع الأطراف ذات الصلة والتجنب الضريبي (TA).

وهو ما أيدته دراسة (Nuritomo et al. (2019 من أن ممارسة التجنب الضريبي يتم من خلال المعاملات مع الأطراف الأجنبية ذات الصلة وتأثير حوكمة الشركات على العلاقة بين النفقات الضريبية للمساهمين ومعاملات الأطراف الأجنبية ذات الصلة. وجدت الدراسة أن التجنب الضريبي في إندونيسيا يتم عن طريق زيادة المعاملات مع الأطراف الأجنبية ذات الصلة. ويمكن أن تكون معاملة الطرف المرتبط بدولة ذات معدل ضرائب أقل إحدى استراتيجيات التجنب الضريبي في إندونيسيا للحصول على ميزة ضريبية.

كما هدفت دراسة (Aryotama & Firmansyah (2020 لفحص العلاقة بين معاملات الأطراف ذات الصلة والتجنب الضريبي في الشركات غير المالية في إندونيسيا والمدرجة في البورصة في مؤشر IDX، وأشار اختبار الفرضية إلى أن معاملة الطرف ذي العلاقة مرتبطة سلبًا بالتجنب الضريبي.

وفي ضوء ما تقدم يمكن صياغة الفرض التالي:

H1: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة.

٦-٢-٢ تحليل الدراسات التي تناولت العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وتوزيعات الأرباح

أشارت دراسة Kraus (2006) إلي أن الشركات التي تدفع أرباح الأسهم وتجمع رأس المال (الديون والأسهم) لتمويل الإستثمارات تتكبد تكاليف معاملات إضافية، وتستمر الشركات في دفع أجزاء كبيرة من دخلها عن طريق توزيعات الأرباح حتى لو كانت أرباح الأسهم غالبًا ما تخضع لمعدلات ضريبية أعلى، ويمكننا التوصل إلى نتيجة مفادها أنه لا يوجد أي تأثير لتخفيضات توزيعات الأرباح أو زيادتها على ثروة المساهمين على الرغم من الاختلافات في العبء الضريبي لأرباح الأسهم ومكاسب رأس المال.

كما أشارت دراسة Bae et al. (2010) إلي أن سياسة توزيع أرباح الشركة تتأثر بعوامل مثل الربحية والرافعة المالية والنمو وتكاليف الوكالة والمخاطر والسيولة، حيث تتأثر مستويات أرباح الشركات بشكل إيجابي بحجم الشركة وميزة ضريبة الأرباح ولكن بشكل سلبي من خلال الرافعة المالية ومعدل النمو.

وفي نفس السياق حاولت دراسة Amiram et al. (2013) تقديم أدلة تتفق مع تحويل الدخل إلى دول أجنبية كإحدى طرق التجنب الضريبي المستخدمة، حيث يكون للشركة قدرة على إعادة استثمار صافي المدخرات الضريبية في فرص الاستثمار ذات معدلات العائد المرتفعة المتوقعة والآفاق الزمنية الكافية، وأظهرت الدراسة أن النتائج أقوى بالنسبة للشركات التي لديها فرص نمو أقل، وتوزيعات أرباح أعلى، ودخل أجنبي أقل، أنها تقوم بتحويل الدخل إلى دول أجنبية كإحدى طرق التجنب الضريبي المستخدمة.

ووجدت دراسة Duong et al. (2017) دليلاً قوياً على أن الشركات تخفض معدل الضريبة النقدية الفعالة عندما يزداد عدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية. ويتم الاحتفاظ بالمدخرات الضريبية النقدية لعمليات إعادة الاستثمار بدلاً من توزيعات الأرباح خاصة بالنسبة للشركات التي تواجه قيوداً مالية.

كما أشار Erickson (2017) للعلاقة بين سياسة توزيع أرباح الشركة وقراراتها الضريبية الإستراتيجية، فقد تم التوصل لإيجاد علاقة سلبية بين مقدار الأرباح التي تدفعها الشركة وتقلبات مصروفات الضرائب النقدية الخاصة بها، كما وجدت الدراسة دليل قوي على أن تقلب معدل الضريبة النقدية الفعالة للشركة (ETR) يتناقص (يزيد) بعد بدء (استبعاد) توزيعات الأرباح.

كما اهتمت دراسة Sari et al. (2017) بالتحقق من العلاقة بين التجنب الضريبي والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة وسياسة توزيع أرباح الشركات. إضافة للأثار المعتدلة لتنفيذ حوكمة الشركات

(CG) على تلك العلاقة، وعززت النتائج العلاقة السلبية بين التجنب الضريبي للشركة وسياسة توزيع الأرباح النقدية للشركة.

ومن منظور مختلف حاولت دراسة (Berzins et al. (2019) إظهار أن تأثير الضرائب على أرباح الأسهم يعتمد بشدة على شدة تكاليف الوكالة خاصة تلك المرتبطة بالصراع بين مساهمي الأغلبية والأقلية في الشركات، وبالتالي زادت أهمية استخدام الأرباح للتخفيف من صراع الوكالة.

وفي المقابل أوضح (Khuong et al. (2019) الفكرة من منظور مختلف، حيث يحتاج المديرون كثيرًا إلى تطبيق التجنب الضريبي لتقليل نفقاتهم الضريبية بغرض زيادة قدرتهم التنافسية، وزيادة السيولة النقدية التي يمكن أن تساعد المديرين على الهروب من إشراف الموردين، وتنفيذ سلوكيات الاستثمار التي لا يحتاجها أي قرار من المساهمين. نظرًا لعدم تماثل المعلومات بين الوكلاء والمالكين. وبالتالي، فإن تجنب الضرائب يمنح المديرين سلوكيات أكثر انتهازية وبالتالي يتسبب في مزيد من الضرر لأصحاب الشركات.

وهدفت دراسة (Utama & Hermawan (2020 إلى التحقيق في تأثير عبء ضريبة المساهمين على مدفوعات الأرباح. والدور الوسيط للملكية العائلية على العلاقة بين العبء الضريبي للمساهمين مدفوعات الأرباح. وتشير النتائج إلى أن العبء الضريبي المرتفع على المساهمين له تأثير سلبي على مدفوعات الأرباح. بما يشير هذا إلى أن الشركات تتخبط في التجنب الضريبي من خلال تقليل أرباح الأسهم.

وفي ضوء ما تقدم يمكن صياغة الفرض التالي:

H2: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين ممارسات التجنب الضريبي وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة.

٦-٢-٣ تحليل الدراسات التي تناولت العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذات العلاقة وهيكل الملكية

حاولت العديد من الدراسات تأصيل العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذات العلاقة وهيكل الملكية، حيث قدمت دراسة (Bradshaw et al. (2016 أدلة على أهمية هيكل الملكية في تحديد سلوك التجنب الضريبي للشركات والذي يرتبط بتعارض الوكالات بين المسيطرين والأقلية من المساهمين، وقدمت الدراسة دليل على استخدام المساهمون المسيطرون معاملات الأطراف ذات الصلة في التجنب الضريبي من خلال دعم الأرباح لشركاتهم وتحويل الموارد من الشركات العامة

إلى الأطراف ذات الصلة. كما تُسهم النتائج في فهم تأثير هيكل الملكية على التجنب الضريبي خاصة حول آليات الأنفاق Tunneling التي يتم استخدامها في مجال التجنب الضريبي.

وبنتائج مغايرة أشارت دراسة (Zulma (2016) إلي أن الشركات العائلية تمتلك رقابة أفضل وتجنبًا ضريبيًا أقل عند مقارنتها بالشركات التي تمتلك ملكية غير عائلية. لأن الشركات العائلية تميل إلى اختيار الحفاظ على السمعة وتجنب المخاطر القانونية للمخالفات الضريبية. بحيث من المتوقع أيضًا أن تقلل من السلوك الانتهازي للإدارة لتجنب الضريبي الذي يمكن أن يهدد سمعة الشركة.

وفي الإطار نفسه هدفت دراسة (Park (2018 إلى فحص ما إذا كانت الشركات في مجموعات الأعمال Business Groups تتجنب الضرائب من خلال المعاملات مع الأطراف ذات الصلة. إذا كانت الظروف الأخرى هي نفسها، وكانت الشركات في مجموعات أعمال، فإنها تميل إلى تقليل الضرائب على مستوى مجموعة الأعمال.

كما وجدت دراسة (Utama & Hermawan (2020 في أن الشركات المملوكة للعائلة ستختار عدم الانخراط في التجنب الضريبي من خلال معاملات الأطراف ذات العلاقة، حيث أن الشركات المنخرطة في تجنب ضرائب الشركات تواجه تكاليف ومخاطر كبيرة محتملة مثل زيادة التكاليف القانونية، والعداء تجاه الشركة، بما في ذلك الإضرار بالسمعة بين مختلف أصحاب المصلحة إذا تم الكشف عن التجنب الضريبي، ومزيد من العقوبات المالية وحوادث ضرر متزايد لسمعة الشركة، كما يهتم مالكو العائلة بدرجة أكبر بالعقوبة المحتملة المفروضة عليهم، بسبب ملكيتهم الكبيرة للأسهم وأفاقهم الاستثمارية الأطول كثيرًا أيضًا أكثر اهتمامًا بالدعاية السلبية والأضرار المحتملة لقيمة الشركة طويلة الأجل.

وفي ضوء ما تقدم يمكن صياغة الفرض التالي:

H3: تختلف علاقة الارتباط المعنوية بين ممارسات التجنب الضريبي والمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة باختلاف هيكل الملكية العائلية.

٦-٢-٤ تحليل الدراسات التي تناولت العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وتوزيعات الأرباح وهيكل الملكية

حاولت العديد من الدراسات تأصيل العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وسياسة التوزيعات النقدية وهيكل الملكية، وكان هناك اختلاف في النتائج بين دراسات تؤيد ارتباط الملكية العائلية بممارسات التجنب الضريبي (Sánchez-Marín et al., 2016; Annuar et al., 2014)، وأخرى

تعزز من التأثير السلبي للعبء الضريبي على المساهمين على توزيعات الأرباح من خلال زيادة الملكية العائلية (Zulma, 2016; Sari et al., 2017; Utama & Hermawan, 2020).

فقد بحثت دراسة (Annuar et al. (2014 في العلاقة بين هيكل ملكية الشركة والتجنب الضريبي على الشركات في ماليزيا. وبناءً على اعتبارات التكلفة / المنافع للتجنب الضريبي يمكن أن ترتبط الملكية العائلية والملكية الأجنبية والحكومية بتجنب ضرائب الشركات. وتقترح الدراسة أن آليات الحوكمة القوية يمكن أن تخفف من هذا الارتباط.

كما لم تكتفي دراسة (Sánchez-Marín et al. (2016 بالتركيز على جوانب الملكية المقارنة بين الشركات العائلية وغير العائلية بل حاولت فهم عدم تجانس السلوك الضريبي بين الشركات العائلية من خلال الأخذ في الاعتبار بعض العوامل الأخرى للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم ذات الملكية العائلية، وتأثير خصائص الإدارة العائلية، وأجيال العائلة، والقيم العائلية كمحددات رئيسية لسياسات ضرائب الشركة، ووجدت أنه كلما زادت خبرة العائلة، من خلال دمج الأجيال الثانية واللاحقة زادت العدوانية الضريبية.

كما أشارت دراسة (Zulma (2016 إلي أن الشركات العائلية تمتلك رقابة أفضل وتجنبًا ضريبياً أقل عند مقارنتها بالشركات التي تمتلك ملكية غير عائلية. لأن الشركات العائلية تميل إلى اختيار الحفاظ على السمعة وتجنب المخاطر القانونية للمخالفات الضريبية. بحيث من المتوقع أيضًا أن تقلل من السلوك الانتهازي للإدارة للتجنب الضريبي الذي يمكن أن يهدد سمعة الشركة.

ومن منظور آخر تناولت دراسة (Masripah et al. (2017 تحليل تأثير المساهم المسيطر على التجنب الضريبي، وكذلك النظر في دور الملكية العائلية، وخلصت الدراسة إلى أن المساهم المسيطر له تأثير سلبي على التجنب الضريبي. وتظهر النتائج عندما تكون العائلة هي المساهم المسيطر.

كما اهتمت دراسة (Sari et al. (2017 بالتحقق من العلاقة بين التجنب الضريبي وسياسة توزيع أرباح الشركات. إضافة للآثار المعتدلة لتنفيذ حوكمة الشركات (CG) على تلك العلاقة خاصة في الشركات ذات تركيزات عالية في الملكية حيث يتمتع المساهمون المسيطرون بدفع توزيعات الأرباح بشكل كبير يمكن أن يؤدي تطبيق حوكمة قوية إلى تقليل مصادرة حقوق المساهمين غير المسيطرين.

وأوضحت دراسة (Utama & Hermawan (2020 أن الملكية العائلية في الشركة سوف تقلل من مشكلة الوكالة من النوع الأول بين الإدارة والمساهمين، كما سيكون للملكية العائلية للشركة تأثير أيضًا على نزاعات الوكالة من النوع الثاني، ويمكن أن يؤدي هذا إلى تعزيز التأثير السلبي للعبء الضريبي على المساهمين على توزيعات الأرباح من خلال زيادة الملكية العائلية.

وفي ضوء ما تقدم يمكن صياغة الفرض التالي:

H4: تختلف علاقة الارتباط المعنوية بين ممارسات التجنب الضريبي وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة باختلاف هيكل الملكية العائلية.

٦-٣ منهجية البحث

توصل الباحث من خلال الدراسة النظرية إلي أن العديد من الدراسات تناولت ممارسات التجنب الضريبي للشركات من آليتين مختلفتين في حالتين من المخاطر: وهما معاملات الأطراف ذوي العلاقة وتوزيعات الأرباح، وتوفر النتائج دعماً مهماً لفهم أفضل لتأثير هيكل ملكية الشركات وخاصة الملكية العائلية علي تلك الممارسات والعلاقات، وتوضيح ما إذا كانت تعارضات الوكالات تؤثر بشكل مباشر على ميل الشركات نحو العدوانية والتجنب الضريبي.

وبالتالي يستهدف هذا الجزء من الدراسة عرض منهجية الدراسة من خلال تناول أهداف الدراسة التطبيقية، مجتمع وعينة الدراسة، نموذج الدراسة، توصيف وقياس متغيرات الدراسة، أدوات وإجراءات الدراسة، الأساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، وذلك علي النحو التالي:

٦-٣-١ أهداف الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية لاختبار فروض البحث الخاصة بالعلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة، ودراسة التأثير المعتدل للملكية العائلية كمتغير معدل لتلك العلاقة، كما تم إجراء اختبار اضافي لاختبار أثر هيكل الملكية العائلية كمتغير رقابي إضافة لإدخال بعض المتغيرات الرقابية (*) التي تناولتها الدراسات السابقة لمعرفة أثرها علي المتغيرات التابعة، قياساً علي دراسات (Sari et al., 2017; Bradshaw et al., 2016; Nuritomo et al., 2019; Utama & Hermawan, 2020).

(*) نظراً لاستخدام الدراسات السابقة التي تناولت تلك العلاقة السابقة العديد من المتغيرات الرقابية (معدل العائد علي الأصول، الرافعة المالية، حجم الشركة، فرصة نمو الشركة، حوكمة الشركة، وعمر الشركة) التي من شأنها التأثير في سياق العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة، حيث أن دوافع تجنب الضرائب تكون مدفوعة بعدة عوامل مثل الحجم والرافعة المالية والربحية وحوكمة الشركات، ومن ثم، فإن الحوافز للانخراط في مثل هذه الأنشطة الخطرة قد تختلف من خلال مجموعات مختلفة من المساهمين (Gaaya et al., 2017). ويتسق إدخال المتغيرات الرقابية في العلاقة مع درجة اهتمام الدراسات السابقة (Ratemo, 2014; Kusbandiyah & Norwani, 2018; Anouar & Houria, 2017; Lietz, 2013; Khuong et al., 2020).

٦-٣-٢ مجتمع الدراسة ومصادر الحصول علي البيانات

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات غير المالية المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٩ ويجرى عليها تعامل نشط بما يخدم أهداف الدراسة، وتتوفر البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة خلال تلك الفترة، وألا تكون قد تعرضت الشركة للتصفية أو الاندماج خلال فترة الدراسة.

ويوضح الجدول التالي عدد المشاهدات (مجتمع الدراسة) من خلال التقارير السنوية للبورصة المصرية خلال فترة البحث:

جدول ١: الشركات غير المالية المقيدة في البورصة خلال فترة الدراسة

	2019	2018	2017	2016	2015	2014	البيان
إجمالي	2018	220	222	222	221	214	إجمالي الشركات المقيدة
	(44)	(48)	(47)	(46)	(45)	(41)	(-) المؤسسات المالية
1046	174	172	175	176	176	173	الشركات غير المالية

وتم الاستعانة بنموذج Thompson (2012)، لتحديد حجم العينة، وذلك باستخدام المعادلة التالية:

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\left[N-1 \times \left(d^2 \div z^2 \right) \right] + p(1-p) \right]}$$

=n حجم العينة

N حجم المجتمع: إجمالي عدد المشاهدات خلال الستة أعوام (١٠٤٦) مشاهدة.

Z الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة ٠.٩٥ وتساوي ١.٩٦.

d نسبة الخطأ وتساوي ٠.٠٥

P نسبة توفر الخاصية والمحايدة = ٠.٥٠

وبعد تطبيق المعادلة السابقة، يبلغ الحد الأدنى لحجم العينة (٢٨١) مشاهدة، وقد اعتمد الباحث علي ٣٠٠ مشاهدة (٦×٥٠) مشاهدة، وذلك بناءً على المعايير السابقة، واختبار الفرض الثاني والرابع ثم حذف 26 مشاهدة تمثل قيمة متطرفة Outliers، ليصبح عدد المشاهدات ٢٧٤ مشاهدة، وهي تمثل القطاعات المختلفة لمجتمع الدراسة، واعتمدت الدراسة التطبيقية على البيانات الثانوية المنشورة في

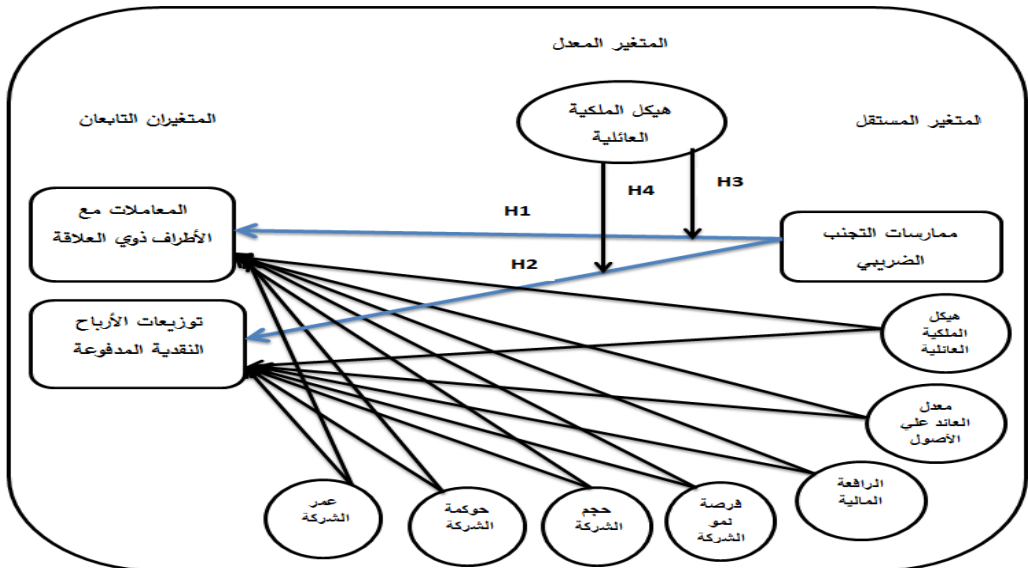
القوائم المالية والتقارير الدورية لعينة الدراسة واللازمة لقياس متغيرات الدراسة، وذلك باستخدام أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis)، وقد تم الحصول عليها من موقع البورصة المصرية على شبكة الانترنت (www.egx.com.eg)، بالإضافة الى المواقع الالكترونية للشركات محل الدراسة، وموقع مباشر مصر (www.mubasher.info).

٦-٣-٣ نموذج الدراسة وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة

يعرض الباحث فيما يلي توصيف وقياس متغيرات الدراسة ونموذج الدراسة:

٦-٣-٣-١ نموذج الدراسة

يتضح من فروض البحث أن متغيرات الدراسة تشمل ممارسات التجنب الضريبي كمتغير مستقل، ومعاملات الطرف ذوي العلاقة وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة كمتغير مستقل، وهيكل الملكية العائلية كمتغير معدل للعلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة كما ورد في دراسات (Bradshaw et al.,2016; Sari et al.,2017; Nuritomo et al.,2019; Utama & Hermawan,2020)، مع إدخال تأثير المتغيرات الرقابية (معدل العائد علي الأصول، الرافعة المالية، حجم الشركة، فرصة نمو الشركة، حوكمة الشركة، وعمر الشركة) التي من شأنها التأثير في سياق العلاقة، بما يتسق مع درجة اهتمام (Ratemo,2014; Kusbandiyah & Norwani,2018; Anouar & Houria,2017; Lietz,2013; Khuong et al.,2020) ويظهر النموذج كما يلي:



شكل ١: نموذج الدراسة

المصدر: (من إعداد الباحث)

٦-٣-٢ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

يمكن توضيح ماهية متغيرات الدراسة وكيفية قياسها في الجدول التالي كما يلي:

جدول ٢: أسماء المتغيرات ونوعها ورموزها وطريقة قياسها

المتغير	نوعه	الرمز	طريقة قياسه	الأدبيات السابقة
التجنب الضريبي	مستقل	Tax Avoidance (TAXETRit)	معدل الضريبة الفعلي المحاسبي=مصرف الضريبة (مصرف الضريبة الحالي + مصرف الضريبة المؤجل) // صافي الربح قبل الضرائب*١-	قياساً علي Park (2018); Utama & Hermawan يوسف (2019); مليجي (2018) (2020); يونس(2020)
المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة	تابع	The Related Party Transaction(RPTit)	المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة (المبيعات + المشتريات + الإيرادات الأخرى + المصروفات الأخرى) / إجمالي الأصول	قياساً علي Park (2018); Lee et al Utama & Hermawan (2020); (2013); Sari et al.(2017);
التوزيعات النقدية المدفوعة	تابع	Payments Dividend Rate (DPRit)	نسبة الأرباح النقدية الموزعة مقارنة لقيمة صافي دخلها.	قياساً علي Utama Chkir & Saadi (2008); محمد (2020)؛(2020)Hermawan
الملكية العائلية	معدل	The Family Ownership (FAMit)	نسبة عدد الاسهم التي يملكها افراد العائلة، بحيث لا تقل عن ٥% من إجمالي الأسهم، وسيتم منح الشركة القيمة "١" إذا كانت العائلة المساهم الأكبر تمتلك أكثر من ٥ بالمائة من أسهم الشركة، و "٠" بخلاف ذلك.	قياساً علي Nuritomo et al., (2019) ; Martinez & Ratemo (2014) Zulma (2016)
معدل العائد علي الأصول	رقابي	ROAit	صافي الربح قبل الضرائب / إجمالي الأصول	قياساً علي Sari et al(2017); Park, (2018)
الرافعة المالية	رقابي	LEVit	أجمالي الالتزامات على إجمالي الاصول في نهاية العام	قياساً علي Sari et al(2017); Ashrafi et al, (2020)
فرصة نمو الشركة	رقابي	(GROWTHit)	تم قياسه باستخدام النسبة المئوية لإجمالي نمو الأصول	قياساً علي Nuritomo et al, (2019); Utama & Hermawan (2020)
حجم الشركة	رقابي	LNFSIZEit	اللوغاريتم الطبيعي لأجمالي الاصول في نهاية العام.	قياساً علي Sari et al (2017); Ashrafi et al. علي، وشحاته (2017)؛ (2020)
حوكمة الشركات	رقابي	CGit.	يأخذ الرقم(١)غالبية مجلس الادارة من الاعضاء المستقلين، (٢) عدم ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول، و(صفر) بخلاف ذلك.	قياساً علي (2018)؛ سريع (2021)
عمر الشركة	رقابي	AGEit	ويقاس بالفرق بين السنة الحالية وسنة التأسيس بالسنوات.	قياساً علي Ratemo (2014)
التجنب الضريبي	مستقل	Tax Avoidance (TAXCTRit)	معدل الضريبة الفعلي النقدي =مصرف الضريبة (مصرف الضريبة الحالي) // صافي الربح قبل الضرائب*١-	قياساً علي Park(2018);Utama & Hermawan يوسف (2019) (2020)

٦-٣-٤ نماذج التحليل الاحصائي لاختبار فروض البحث

تشمل نماذج التحليل الاحصائي لاختبار فروض البحث النماذج التالية:

٦-٣-٤-١ نموذج التحليل الأساسي

سيتم الاعتماد علي نموذج الانحدار التالي لاختبار الفرض الأول (H1):

$$RPT_{it} = \beta_0 + \beta_1 TAXETR_{it} + \beta_2 ROA_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \beta_4 GROWTH_{it} + \beta_5 LN(ASSET)_{it} + \beta_6 CG_{it} + \beta_7 AGE_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

وسيتم الاعتماد علي نموذج الانحدار البسيط التالي لاختبار الفرض الثاني (H2):

$$DPR_{it} = \beta_0 + \beta_1 TAXETR_{it} + \beta_2 ROA_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \beta_4 GROWTH_{it} + \beta_5 LN(ASSET)_{it} + \beta_6 CG_{it} + \beta_7 AGE_{it} + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

ولاختبار أثر هيكل الملكية العائلية كمتغير معدل للعلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة، وبالتالي اختبار الفرض الثالث (H3) تم الاعتماد علي نموذج الانحدار التالي:

$$RPT_{it} = \beta_0 + \beta_1 TAXETR_{it} + \beta_2 FAM_{it} + \beta_3 TAXETR_{it} * FAM_{it} + \beta_4 ROA_{it} + \beta_5 LEV_{it} + \beta_6 GROWTH_{it} + \beta_7 LN(ASSET)_{it} + \beta_8 CG_{it} + \beta_9 AGE_{it} + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

ولاختبار أثر هيكل الملكية العائلية كمتغير معدل للعلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي بتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة، وبالتالي اختبار الفرض الرابع (H4) تم الاعتماد علي نموذج الانحدار التالي:

$$DPR_{it} = \beta_0 + \beta_1 TAXETR_{it} + \beta_2 FAM_{it} + \beta_3 TAXETR_{it} * FAM_{it} + \beta_4 ROA_{it} + \beta_5 LEV_{it} + \beta_6 GROWTH_{it} + \beta_7 LN(ASSET)_{it} + \beta_8 CG_{it} + \beta_9 AGE_{it} + \varepsilon_{it} \quad (4)$$

٦-٣-٤-٢ نموذج التحليل الإضافي

وهنا يسهم التحليل **Complementary Additional Analysis** في فهم أفضل للعلاقات

والمغيرات التي يتم اختبارها في التحليل الأساسي، وذلك قياسًا علي دراسة (يوسف، ٢٠١٩):

$$RPT_{it} = \beta_0 + \beta_1 TAXETR_{it} + \beta_2 FAM_{it} + \beta_3 ROA_{it} + \beta_4 LEV_{it} + \beta_5 GROWTH_{it} + \beta_6 LN(ASSET)_{it} + \beta_7 CG_{it} + \beta_8 AGE_{it} + \varepsilon_{it} \quad (5)$$

$$DPR_{it} = \beta_0 + \beta_1 TAXETR_{it} + \beta_2 FAM_{it} + \beta_3 ROA_{it} + \beta_4 LEV_{it} + \beta_5 GROWTH_{it} + \beta_6 LN(ASSET)_{it} + \beta_7 CG_{it} + \beta_8 AGE_{it} + \varepsilon_{it} \quad (6)$$

٦-٣-٤-٣ نموذج تحليل الحساسية

وذلك قياسًا على دراسة (يوسف، ٢٠١٩)، وهو مرتبط بمدي استخدام الدراسات لمقاييس مختلفة لقياس التجنب الضريبي، وبالتالي إمكانية اختلاف النتائج في ظل بدائل القياس الأخرى:

$$RPT_{it} = \beta_0 + \beta_1 TAXCTR_{it} + \beta_2 ROA_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \beta_4 GROWTH_{it} + \beta_5 LN(ASSET)_{it} + \beta_6 CG_{it} + \beta_7 AGE_{it} + \varepsilon_{it} \quad (7)$$

$$DPR_{it} = \beta_0 + \beta_1 TAXCTR_{it} + \beta_2 ROA_{it} + \beta_3 LEV_{it} + \beta_4 GROWTH_{it} + \beta_5 LN(ASSET)_{it} + \beta_6 CG_{it} + \beta_7 AGE_{it} + \varepsilon_{it} \quad (8)$$

٦-٣-٥ الأساليب الإحصائية المستخدمة

اعتمدت الدراسة على الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعتها من حيث الأهداف والفروض وطبيعة البيانات المستخدمة، وتتمثل هذه الأساليب فيما يلي:

- أساليب الإحصاء الوصفي وتتمثل في مقاييس النزعة المركزية (الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل التفرطح ومعامل الالتواء).

- قيمة ومستوى معنوية اختبار (Kolmogorov-Smirnov) لكل متغيرات الدراسة.

- تحليل الارتباط للتعرف على مدى وجود علاقة بين متغيرات الدراسة.

- طريقة الانحدار الخطي المتعدد بطريقة ENTER لتقدير نموذج الانحدار المتعدد باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) The Statistical Package For The Social Sciences.

٦-٣-٦ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يوضح الجدول التالي عددًا من المقاييس الإحصائية (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري ومعامل الالتواء ومعامل التفرطح، بالإضافة إلى قيمة ومستوى معنوية اختبار (Kolmogorov-Smirnov) لكل متغيرات الدراسة:

جدول ٣: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

اختبار Kolmogorov- Smirnov		الالتواء skewness	التفرطح kurtosis	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عدد المشاهدات	اسم المتغيرات
مستوى المعنوية	القيمة						
.000	8.246	-17.151	295.932	13.57469	1.002	300	التجنب الضريبي Tax Avoidance (TAXAVOIDit)
.000	4.996	4.211	23.951	20.38	11.37	300	المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة The Related Party Transaction(RPTit)
.000	6.922	11.743	159.996	210.556	53.53	300	التوزيعات النقدية المدفوعة Payments Dividend Rate (DPRit)
.000	7.330	.679	-1.549	.47450	.34	300	الملكية العائلية The Family Ownership variable (FAMit)
.000	1.730	.506	3.248	10.99400	5.26	300	معدل العائد علي الأصول ROAit
.000	5.709	10.680	123.130	100.9970	53.60	300	الرافعة المالية LEVit
.000	4.319	5.769	51.000	111.5985	143.12	300	فرصة نمو الشركة (GROWTHit)
.517	.817	-.469	.992	1.90298	20.57	300	حجم الشركة LNFSIZEit
.000	6.135	.801	-.848	.82650	.65	300	حوكمة الشركات CGit
.000	2.597	.583	.371	9.11967	20.40	300	عمر الشركة AGEit

من الجدول السابق يتضح أن:

- إن قيم معامل الالتواء: skewness والتي تشير الى اتجاه تركز البيانات يمينا او يسارا، وقد تبين ان معظم بيانات المتغيرات تتجه ناحية اليمين اي اكبر من الصفر، ويسمي التواء موجبا وتتمثل هذه المتغيرات في (المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة - التوزيعات النقدية المدفوعة- الملكية العائلية- معدل العائد علي الأصول - الرافعة المالية - حوكمة الشركات - وعمر الشركة)، بينما

اتجهت البيانات المتمثلة في (التجنب الضريبي، وحجم الشركة)، ناحية اليسار أي اصغر من الصفر ويسمي التواء سالبا.

- إن قيم معامل التفرطح: kurtosis والتي أشارت الى القيمة اقل من (3) بمعنى توزيع مفطح وتمثلت هذه المتغيرات في (الملكية العائلية- حجم الشركة- حوكمة الشركة- وعمر الشركة)، بينما القيم اكبر من (3) فتتبع التوزيع المدبب او المسطح والتي تمثلت في المتغيرات (المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة - التوزيعات النقدية المدفوعة- التجنب الضريبي- معدل العائد علي الأصول - الرافعة المالية).

- كما أشارت النتائج إلى أن المتوسط العام لمؤشر (التجنب الضريبي) قد بلغ (1.002)، وهو يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (Aryotama & Firmansyah (2020) حيث بلغ (1.08)، حيث أنه كلما إنخفض هذا المعدل كلما زادت احتمالية وجود أنشطة تجنب ضريبي لدى المنشأة.

- كما أشارت النتائج إلى أن المتوسط العام لمؤشر (المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة) قد بلغ (11%) نسبة لمجموع الأصول وهو يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة Aryotama & Firmansyah (2020) حيث بلغت (11.25%)، والذي يشير لقيام الشركات بالكشف عن الأرصدة والمعاملات التي تتم مع الأطراف ذات الصلة. قد تكون هذه المعاملات في شكل مبيعات، ومشتريات، ونفقات تشغيل، ومدنيين، ودائنين، وديون، وقد تحدث هذه المعاملات لعدة أسباب، أحدها هو محاولة المساهمين تعظيم عائد جميع استثماراتهم من خلال توجيه الشركات لإجراء معاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، كما يمكن اعتبار المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة طريقة لجعل المعاملات أكثر كفاءة، وتحسين البيانات المالية لمجموعات الشركات، كما يمكن أن تفيد الشركة من خلال كفاءات الاتصالات والتعاقدات.

- كما أشارت النتائج إلى أن المتوسط العام لمؤشر (توزيعات الأرباح النقدية المدفوعة) قد بلغ (53%) نسبة لمجموع الأرباح المحققة، وهو يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة Nuritomo et al.(2019)، حيث بلغت (30%)، ويرجع ذلك إلي أن الشركات تستمر في دفع أجزاء كبيرة من دخلها عن طريق توزيعات الأرباح حتى لو كانت أرباح الأسهم غالبًا ما تخضع لمعدلات ضريبية أعلى، كما أنه لا يوجد أي تأثير لتخفيضات توزيعات الأرباح أو زيادتها على ثروة المساهمين على الرغم من الاختلافات في العبء الضريبي لأرباح الأسهم ومكاسب رأس المال

- كما أشارت النتائج إلى أن المتوسط العام لمؤشر (الملكية العائلية) قد بلغ (34%)، وهو يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (Masripah et al. (2017، حيث بلغت (46%)، والذي يشير إلي

أن هيكل الملكية يمكن أن يلعب دورًا مهمًا في حوافز وسلوكيات منشآت الأعمال خاصة فيما يتعلق بتكاليف وفوائد سياسات التخطيط للتجنب الضريبي.

- كما أشارت النتائج إلى أن المتوسط العام لمؤشر (معدل العائد علي الأصول) قد بلغ (5.26%)، وهو يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (Bradshaw et al. (2016)، حيث بلغت (4.5%).

- كما أشارت النتائج إلى أن المتوسط العام لمؤشر (الرفع المالي) قد بلغ (53.6%)، وهو يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (Sari et al. (2017)، حيث بلغت (46%).

- كما أشارت النتائج إلى أن المتوسط العام لمؤشر (فرص نمو الشركة) قد بلغ (143%)، وهو يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (Sari et al. (2017)، حيث بلغت (137%).

- كما أشارت النتائج إلى أن المتوسط العام لمؤشر (حجم الشركة) قد بلغ (20.57)، وهو يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (Aryotama & Firmansyah (2020)، حيث بلغ لوغاريتم حجم الأصول (28%).

- كما أشارت النتائج إلى أن المتوسط العام لمؤشر (الحوكمة) قد بلغ (65%) وهو يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة سريع (٢٠٢١)، حيث بلغ (65%)، والذي يشير لجودة آليات الحوكمة داخل الشركات عينة الدراسة.

- كما أشارت النتائج إلى أن المتوسط العام لمؤشر (عمر الشركة) قد بلغ (20) وهو يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (Sari et al. (2017)، حيث بلغ (15%).

ونخلص من المتغيرات الرقابية إلى أن الشركات التي تتخبط في التجنب الضريبي تحقق فوائد واضحة مثل زيادة النقد والسيولة، وزيادة الأرباح بعد الضرائب، وتخفيض الالتزامات الضريبية. علاوة على ذلك، من المحتمل أن يكون التخفيض في معدل الضريبة الفعلي Effective Tax Rate ETR للشركة الذي يوفره التجنب الضريبي إشارة إيجابية للمستثمرين، وبالتالي تقليل تكلفة رأس المال، وبالتالي توفر هذه المزايا حوافز قوية للشركات للانخراط في تجنب الضرائب. كما أن مستويات أرباح الشركات بشكل إيجابي بحجم الشركة وميزة ضريبة الأرباح ولكن بشكل سلبي من خلال الرافعة المالية.

- يتضح من نتائج اختبار (Kolmogorov-SmirnovZ) والذي يحدد ما إذا كانت البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي من عدمه من خلال تحديد القيمة الاحتمالية لهذه المتغيرات عند مستوى معنوية (0.05)، فإذا كانت القيمة اقل من (0.05) فهذا يعني أن هذه البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي، وإذا كانت القيمة اكبر من (0.05) فهذا يعني ان هذه البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي،

ومن خلال التحليل اتضح ان القيمة الاحتمالية لمتغيرات الدراسة (ممارسات التجنب الضريبي- معاملات الأطراف ذوي العلاقة- توزيعات الأرباح النقدية المدفوعة - معدل العائد علي الأصول- الرفع المالي- فرص نمو الشركة- حوكمة الشركة- وعمر الشركة)، أقل من (0.05)، مما يشير الى ان هذه البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي. ولكن نظراً لان حجم العينة ٣٠٠ مفردة فيمكن القول أن هذه المتغيرات تؤل الى التوزيع الطبيعي.

٦-٣-٧ نتيجة اختبار فروض البحث في ظل التحليل الأساسي

يهدف هذا الجزء الى اختبار وتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

٦-٣-٧-١ اختبار الفرض الاول

استهدف الفرض البحثي الأول اختبار العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة، واختبار الفرض احصائياً تم صياغته كفرض عدم كالتالي:

H1: لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الطرف ذوي العلاقة.

يعتمد اختبار صحة الفرض الأول على استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد، واختبار T-test لاختبار مدى معنوية تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة على حدة على المتغير التابع، بالإضافة الى اختبار F-test لاختبار معنوية النموذج الإحصائي، وحساب معامل التحديد Adjusted R Square حيث يقيس جودة توفيق نموذج الانحدار باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

ويوضح الجدول ٤: نتائج اختبار الفرض البحثي الأول

VIF	قيمة "ف" F. test		قيمة "ت" t. test		معامل الانحدار β	المتغير المستقل والمغيرات التابعة	المتغير التابع
	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة			
	0.000***	4.658	.010	-2.602	-38.643	Constant	المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
1.005			.099	-1.655	-.571	TAXETR	
1.046			.565	-.576	-.061	ROA	
1.189			.209	1.258	0.015	LEV	
1.251			.004	-2.933	-.033	GROWTH	
1.298			.000	4.165	2.821	LOGASSETS	
1.103			.405	-.835	-1.135	CG	
1.100			.272	-1.101	-.143	AGE	
معامل الارتباط المتعدد R = 0.317							
معامل التحديد R ² = .100							
معامل التحديد المعدل Adj R ² = .079							

يتضح من الجدول السابق:

- أن معامل التحديد المعدل R^2 Adj. والذي يشير إلي المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار يساوي (0.079)، ويعني ذلك أن ممارسات التجنب الضريبي يمكن أن تفسر 7.9% من التغيرات في معاملات الأطراف ذوي العلاقة، بينما ترجع النسبة المتممة إلي عوامل أخرى ومن بينها الخطأ العشوائي واختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.

- يتضح أيضاً أن إحصائية (F) تساوي (4.658) وأن القيمة الاحتمالية P.value وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (0.01)، مما يعني أن نموذج الانحدار معنوي وصالح لاختبار العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة، وكذلك من خلال اختبار VIF معدل تضخم التباين: فنجد ان قيمته معقولة حيث أن قيمته تتراوح غالباً ما بين (1-10). ليدل على عدم وجود ازدواج خطي.

- ويمكن تفسير المعنوية الجزئية لنموذج الانحدار من خلال Coefficients، والتي تشير إلي أن معامل متغير ممارسات التجنب الضريبي يساوي (-0.571) بمستوي معنوية (0.099) وهو أقل من 10%، مما يعني أن ممارسات التجنب الضريبي تؤثر معنوياً علي معاملات الأطراف ذوي العلاقة، مع ملاحظة أن التأثير عكسي، وبناء علي ذلك يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض الأول البديل والقائل بوجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة، وبعد تقدير معالم نموذج الانحدار يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$RPT_{it} = -38.643 - 0.571(TAXETR_{it}) - 0.061(ROA_{it}) + 0.015(LEV_{it}) - 0.033(GROWTH_{it}) + 2.821(LN ASSET_{it}) - 1.135(CG_{it}) - 0.143(AGE_{it}) + \varepsilon_{it}$$

- وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية (فرص نمو الشركة، حجم الشركة) تبين أن لها تأثير معنوي على معاملات الأطراف ذوي العلاقة.

وفي ضوء النتائج السابقة يري الباحث أنها تتفق مع تيار دراسات (Aryotama & Firmansyah 2020; Cendekiawati & Harto 2016; Sari et al.,2017) وذلك لانطواء المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وكذلك ممارسات التجنب الضريبي علي بعض المخاطر وعدم اليقين بالنسبة للشركات، وكذلك إن استخدام أسعار التحويل يشكل مخاطر مرتفعة عند استخدامها في عمليات التجنب الضريبي مقارنة باستخدام استراتيجيات ضريبة محددة، أو لوجود متغيرات تتوسط تلك العلاقة.

٦-٣-٧-٢ اختبار الفرض الثاني

استهدف الفرض البحثي الثاني اختبار العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة، واختبار الفرض احصائياً تم صياغته كفرض عدم كالتالي:

H2: لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين ممارسات التجنب الضريبي وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة.

ويوضح الجدول ٥: نتائج اختبار الفرض البحثي الثاني

VIF	قيمة "ف" F. test		قيمة "ت" t. test		معامل الانحدار β	المتغير المستقل والمغيرات التابعة	المتغير التابع
	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة			
	0.027**	2.307	.264	1.119	175.611	Constant	توزيعات الأرباح النقدية المدفوعة
1.018			.003	-3.037	-65.378	TAXETR	
1.058			.545	.606	.671	ROA	
1.202			.699	-.387	-.048	LEV	
1.254			.996	.005	.001	GROWTH	
1.307			.238	-1.182	-8.463	LOGASSETS	
1.106			.115	1.580	23.956	CG	
1.087			.361	.915	1.307	AGE	
معامل الارتباط المتعدد $R = 0.239$							
معامل التحديد $R^2 = .057$							
معامل التحديد المعدل $Adj R^2 = .032$							

يتضح من الجدول السابق:

- أن معامل التحديد المعدل $Adj. R^2$ والذي يشير إلي المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار يساوي (0.032)، ويعني ذلك أن ممارسات التجنب الضريبي يمكن أن تفسر 3.2% من التغيرات في توزيعات الأرباح النقدية المدفوعة، بينما ترجع النسبة المتممة إلي عوامل أخرى ومن بينها الخطأ العشوائي ولاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.
- يتضح أيضاً أن إحصائية (F) تساوي (2.307) وأن القيمة الاحتمالية P.value تساوي (0.027) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (0.05)، مما يعني أن نموذج الانحدار معنوي وصالح لاختبار العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة، وكذلك من

خلال اختبار VIF معدل تضخم التباين: فنجد أن قيمته معقولة حيث أن قيمته تتراوح غالباً ما بين (1 - 10). ليدل على عدم وجود ازدواج خطي.

- ويمكن تفسير المعنوية الجزئية لنموذج الانحدار من خلال Coefficients، والتي تشير إلي أن معامل متغير ممارسات التجنب الضريبي يساوي (-65.378) بمستوي معنوية (0.003). وهو أقل من 5%، مما يعني أن ممارسات التجنب الضريبي تؤثر معنوياً علي توزيعات الأرباح النقدية المدفوعة، مع ملاحظة أن التأثير عكسي، وبناء علي ذلك يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض الثاني البديل والقائل بوجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين ممارسات التجنب الضريبي وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة، وبعد تقدير معالم نموذج الانحدار يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$DPR_{it} = 175.611 - 65.378(TAXETR_{it}) + 0.671(ROA_{it}) - 0.048(LEV_{it}) + 0.001(GROWTH_{it}) - 8.463(LN ASSET_{it}) + 23.956(CG_{it}) + 1.307(AGE_{it}) + \epsilon_{it}$$

- وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية تبين أن ليس لها تأثير معنوي على توزيعات الأرباح النقدية المدفوعة.

وفي ضوء النتائج السابقة يري الباحث أنها تتفق مع تيار دراسات (Nuritomo et al., 2019; Erickson 2017; Sari et al., 2017; Berzins et al., 2019) ويرجع ذلك لأن عملية توزيع أرباح الشركة تتأثر بعوامل مثل الربحية والرافعة المالية والنمو وتكاليف الوكالة والمخاطر والسيولة، كما وجدت دراسة Erickson, (2017) دليل قوي على أن تقلب معدل الضريبة النقدية الفعالة للشركة (ETR) يتناقص (يزيد) بعد بدء (استبعاد) توزيعات الأرباح، كما أن التأثير السلبي للضرائب على أرباح الأسهم يتم تعديله من خلال العلاقة بين تكاليف الوكالة والأرباح، خاصة تكاليف الوكالة المرتبطة بالصراع بين مساهمي الأغلبية والأقلية في الشركات حيث يمتلك المساهم المسيطر أكثر من نصف حقوق الملكية (مشكلة الوكالة الأفقية). وتعتبر مشكلة الوكالة الأفقية مهمة بشكل خاص لسياسة توزيع الأرباح لأنها تمنح الحصة المسيطرة غالبية المساهمين سلطة كافية لاتخاذ قرار توزيع الأرباح بمفردهم واستخراج المنافع الخاصة على حساب مساهمي الأقلية كما تمنح الحصة المسيطرة المالك حوافز قوية لمراقبة الإدارة وتخفيف نزاع الوكالة الرأسي.

٦-٣-٧-٣ اختبار الفرض الثالث

استهدف الفرض البحثي الثالث اختبار ما إذا كانت علاقة الارتباط بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة تختلف باختلاف هيكل الملكية العائلية، واختبار الفرض احصائياً تم صياغته كفرض عدم كالتالي:

H3: لا تختلف علاقة الارتباط المعنوية بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة باختلاف هيكل الملكية العائلية.

ويوضح الجدول ٦: نتائج اختبار الفرض البحثي الثالث

VIF	قيمة "ف" F. test		قيمة "ت" t. test		معامل الانحدار β	المتغير المستقل والمتغيرات التابعة	المتغير التابع
	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة			
	0.000***	5.609	.264	-2.960	-43.153	Constant	معاملات الأطراف ذوي العلاقة
1.113			.720	-.359	-.127	TAXETR	
1.134			.635	.476	1.179	FAM	
1.117			.000	-3.956	-4.738	TAXETR*FAM	
1.062			.591	-.538	-.056	ROA	
1.213			.148	1.450	.017	LEV	
1.271			.002	-3.068	-.034	GROWTH	
1.301			.000	4.443	2.941	LOGASSETS	
1.119			.597	-.529	-.748	CG	
1.171			.461	-.738	-.097	AGE	
معامل الارتباط المتعدد $R = 0.385$							
معامل التحديد $R^2 = .148$							
معامل التحديد المعدل $Adj R^2 = .122$							

يتضح من الجدول السابق:

- أن معامل التحديد المعدل $Adj. R^2$ والذي يشير إلى المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار ارتفع من (.079) إلى (.122)، ويعني ذلك أن ممارسات التجنب الضريبي يمكن أن تفسر 12.2% من التغيرات في معاملات الأطراف ذوي العلاقة عند ادخال متغير هيكل الملكية العائلية كمتغير معدل للعلاقة، بينما ترجع النسبة المتممة إلى عوامل أخرى ومن بينها الخطأ العشوائي واختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.

- يتضح أيضاً أن إحصائية (F) تساوي (5.609) وأن القيمة الاحتمالية P.value ذات معنوية عند مستوى أقل من (0.01)، مما يعني أن نموذج الانحدار معنوي وصالح لاختبار العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة عند ادخال متغير هيكل الملكية العائلية كمتغير معدل للعلاقة، وكذلك من خلال اختبار VIF معدل تضخم التباين: فنجد أن قيمته معقولة حيث أن قيمته تتراوح غالباً ما بين (1-10). ليدل على عدم وجود ازدواج خطي.

- ويمكن تفسير المعنوية الجزئية لنموذج الانحدار من خلال Coefficients، والتي تشير إلي أن معنوية المتغير التفاعلي هيكل الملكية العائلية والتجنب الضريبي TAXETR*FAM كمتغير معدل لعلاقة ممارسات التجنب الضريبي بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة، ويتضح من الجدول أن معامل المتغير التفاعلي TAXETR*FAM يساوي (-4.738) بمستوي معنوية (0.000). وهو أقل من 1%، مما يعني أن متغير هيكل الملكية العائلية معنوي كمتغير معدل ويؤثر علي العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة، وبناء علي ذلك يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض الثالث البديل والقائل تختلف علاقة الارتباط بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة باختلاف هيكل الملكية العائلية، وبعد تقدير معالم نموذج الانحدار يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$RPT_{it} = -43.153 - 0.127(TAXETR_{it}) + 1.179(FAM_{it}) - 4.738(TAXETR_{it} * FAM_{it}) - 0.056(ROA_{it}) + 0.017(LEV_{it}) - 0.034(GROWTH_{it}) + 2.941(LN ASSET_{it}) - 0.748(CG_{it}) - 0.097(AGE_{it}) + \epsilon_{it}$$

- وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية (فرص نمو الشركة، حجم الشركة) تبين أن لها تأثير معنوي علي معاملات الأطراف ذوي العلاقة عند ادخال متغير هيكل الملكية العائلية كمتغير معدل للعلاقة.

وفي ضوء النتائج السابقة يري الباحث أنها تتفق مع تيار دراسات (Nuritomo et al.,2019; Utama & Hermawan,2020; Sari et al.,2017; Zulma 2016; والذين وجدوا أن الشركات ذات هيكل الملكية العائلية تميل إلى عدم ممارسة التجنب الضريبي لأنه يتعين عليها الدفاع عن أسمائها الكبيرة أو تجنب المشاكل والمخاطر الضريبية في المستقبل والحفاظ علي السمعة، كما تميل الشركات العائلية إلى عدم إجراء معاملات جماعية ذات علاقة تتعلق بأغراض ضريبية لأن لديها اعتبارات ذات مخاطر ضريبية عالية مع مجموعة متنوعة من اللوائح الصارمة التي تحكم تسعير التحويلات ونظام الإفصاح والتقرير الكامل لإثبات معقولية أسعار معاملات الأطراف ذوي العلاقة. كما

يوجد مستوى عالٍ من المخاطر على الشركة بالنسبة للشركات العائلية التي لديها أفق استثماري طويل واستثمارات ضخمة.

٦-٣-٧-٤ اختبار الفرض الرابع

استهدف الفرض البحثي الرابع اختبار ما إذا كانت علاقة الارتباط بين ممارسات التجنب الضريبي وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة تختلف باختلاف هيكل الملكية العائلية، ولاختبار الفرض احصائياً تم صياغته كفرض عدم كالتالي:

H4: لا تختلف علاقة الارتباط المعنوية بين ممارسات التجنب الضريبي وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة باختلاف هيكل الملكية العائلية.

ويوضح الجدول ٧: نتائج اختبار الفرض البحثي الرابع

VIF	قيمة "ف" F. test		قيمة "ت" t. test		معامل الانحدار β	المتغير المستقل والمتغيرات التابعة	المتغير التابع
	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة			
	0.057*	1.868	.292	1.057	166.581	Constant	توزيعات الأرباح النقدية المدفوعة
1.072			.004	-2.866	-63.466	TAXETR	
1.216			.463	.734	21.164	FAM	
1.143			.773	-2.289	-28.548	TAXETR*FAM	
1.067			.600	.525	.585	ROA	
1.232			.805	-.247	-.031	LEV	
1.297			.883	-.147	-.018	GROWTH	
1.309			.229	-1.206	-8.658	LOGASSETS	
1.117			.104	1.632	24.935	CG	
1.188			.263	1.121	1.679	AGE	
معامل الارتباط المتعدد R = 0.245							
معامل التحديد R ² = 0.060							
معامل التحديد المعدل Adj R ² = 0.028							

يتضح من الجدول السابق:

- أن معامل التحديد المعدل Adj. R² والذي يشير إلى المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار انخفض من (0.032) إلى (0.028)، ويعني ذلك أن ممارسات التجنب الضريبي يمكن أن تقسر 2.8% من التغيرات في توزيعات الأرباح النقدية المدفوعة عند ادخال متغير هيكل الملكية العائلية كمتغير معدل للعلاقة، بينما ترجع النسبة المتممة إلى عوامل أخرى ومن بينها الخطأ العشوائي واختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.

- يتضح أيضاً أن إحصائية (F) تساوي (1.868) وأن القيمة الاحتمالية P.value تساوي (0.057). وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (10%)، مما يعني أن نموذج الانحدار معنوي وصالح لاختبار العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة عند ادخال متغير هيكل الملكية العائلية كمتغير معدل للعلاقة، وكذلك من خلال اختبار VIF معدل تضخم التباين: فنجد أن قيمته معقولة حيث أن قيمته تتراوح غالباً ما بين (1-10). ليدل على عدم وجود ازدواج خطي.
- ويمكن تفسير المعنوية الجزئية لنموذج الانحدار من خلال Coefficients، والتي تشير إلي أن معنوية المتغير التفاعلي هيكل الملكية العائلية والتجنب الضريبي TAXETR*FAM كمتغير معدل لعلاقة ممارسات التجنب الضريبي بتوزيعات الأرباح النقدية، ويتضح من الجدول أن معامل المتغير التفاعلي TAXETR*FAM يساوي (-28.548)، وقيمة t إحصائية (-2.89) بمستوي معنوية (0.0073) وهو أكبر من 5%، مما يعني أن متغير هيكل الملكية العائلية غير معنوي كمتغير معدل ولا يؤثر علي العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة، وبناء علي ذلك يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض الرابع البديل والقاتل تختلف علاقة الارتباط بين ممارسات التجنب الضريبي وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة باختلاف هيكل الملكية العائلية.
- وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية تبين أن ليس لها تأثير معنوي علي توزيعات الأرباح النقدية المدفوعة عند ادخال متغير هيكل الملكية العائلية كمتغير معدل للعلاقة.
- وفي ضوء النتائج السابقة يرى الباحث أنها تختلف عن نتائج تيار دراسات (Masripah et al., 2017; Sari et al., 2017; Utama & Hermawan 2020) عندما أشارت لتأثير المساهم المسيطر على التجنب الضريبي، وكذلك النظر في دور الملكية العائلية، وخلصت إلى أن المساهم المسيطر له تأثير سلبي على التجنب الضريبي. وتظهر النتائج عندما تكون العائلة هي المساهم المسيطر، إضافة للآثار المعتدلة لتنفيذ حوكمة الشركات (CG) على تلك العلاقة خاصة في الشركات ذات تركيزات عالية في الملكية حيث يتمتع المساهمون المسيطرون بدفع توزيعات الأرباح بشكل كبير، ويمكن أن يؤدي تطبيق حوكمة قوية إلى تقليل مصادرة حقوق المساهمين غير المسيطرين، والتأثير علي نزاعات الوكالة من النوع الثاني، والذي يؤدي إلى تعزيز التأثير السلبي للعبء الضريبي على المساهمين على توزيعات الأرباح من خلال زيادة الملكية العائلية.

٦-٣-٨ اختبار فروض البحث في ظل التحليل الإضافي

قياساً علي دراسات (علي، ٢٠١٨؛ الصيرفي، ٢٠١٨؛ يوسف، ٢٠١٩) يساعد التحليل الإضافي Complementary Additional Analysis في التوصل لفهم أفضل للعلاقات والمتغيرات التي تم اختبارها من خلال التحليل الأساسي، والخاصة بالعلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة وإدخال متغير هيكل الملكية العائلية كمتغير معدل لتلك العلاقة، ولذلك يستهدف التحليل الإضافي الإجابة عن السؤالين التاليين:

- ما هو أثر معالجة هيكل الملكية العائلية كمتغير رقابي بدلاً من كونه متغير معدل في سياق العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة.

- هل تسهم بعض المتغيرات الرقابية مثل (معدل العائد علي الأصول، الرافعة المالية، فرص نمو الشركة، حجم الشركة، حوكمة الشركة، وعمر الشركة) في زيادة القدرة التفسيرية للتغيرات معاملات الأطراف ذوي العلاقة وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة وعلاقتهم بممارسات التجنب الضريبي.

وفيما يلي نتائج اختبار أثر هيكل الملكية العائلية والمتغيرات الرقابية الأخرى في سياق دراسة العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة.

٦-٣-٨-١ نتائج التحليل الإضافي في للعلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة

يستهدف هذا الجزء اختبار معالجة هيكل الملكية العائلية كمتغير رقابي بدلاً من كونه متغير معدل في سياق العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة، بالإضافة إلي المتغيرات الرقابية الأخرى ومقارنة النتائج بنتائج اختبار التحليل الأساسي للفرض الأول.

ويوضح الجدول ٨: نتائج اختبار التحليل الإضافي للفرض البحثي الأول

VIF	قيمة "ف" F. test		قيمة "ت" t. test		معامل الانحدار β	المتغير المستقل والمتغيرات التابعة	المتغير التابع
	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة			
	0.000***	4.145	.008	-2.657	-39.625	Constant	معاملات الأطراف ذوي العلاقة
1.013			.115	-1.583	-.549	TAXETR	
1.127			.439	.775	1.963	FAM	
1.061			.508	-.662	-.070	ROA	
1.213			.177	1.354	.017	LEV	
1.271			.003	-3.005	-.034	GROWTH	

1.298			.000	4.152	2.814	LOGASSETS	
1.115			.452	-.752	-1.088	CG	
1.169			.380	-.880	-.118	AGE	
معامل الارتباط المتعدد $R = 0.320$							
معامل التحديد $R^2 = .102$							
معامل التحديد المعدل $Adj R^2 = .078$							

يتضح من الجدول السابق:

- أن معامل التحديد المعدل $Adj.R2$ والذي يشير إلي المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار يساوي (0.078)، ويعني ذلك أن ممارسات التجنب الضريبي يمكن أن تفسر 7.8% من التغيرات معاملات الأطراف ذوي العلاقة عند ادخال متغير هيكل الملكية العائلية كمتغير رقابي، بينما ترجع النسبة المتممة إلي عوامل أخرى ومن بينها الخطأ العشوائي ولاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.

- يتضح أيضاً أن إحصائية (F) تساوي (1.145) وأن القيمة الاحتمالية P.value تساوي (0.000) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (1%)، مما يعني أن نموذج الانحدار معنوي وصالح لاختبار العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة عند ادخال متغير هيكل الملكية العائلية كمتغير رقابي، وكذلك من خلال اختبار VIF معدل تضخم التباين: فجد أن قيمته معقولة حيث أن قيمته تتراوح غالباً ما بين (1-10). ليدل على عدم وجود ازدواج خطي.

- ويمكن تفسير المعنوية الجزئية لنموذج الانحدار من خلال Coefficients والتي تشير إلي أن معامل متغير ممارسات التجنب الضريبي يساوي (-.549)، وقيمة t إحصائية (-1.583) بمستوي معنوية (0.115). وهو أكبر من 5%، مما يعني أن ممارسات التجنب الضريبي لا تؤثر معنوياً علي معاملات الأطراف ذوي العلاقة، وذلك عند ادخال متغير هيكل الملكية العائلية كمتغير رقابي للعلاقة وذلك بمعامل يساوي (1.963)، وقيمة t إحصائية (0.775). بمستوي معنوية (0.439). وهو أكبر من 5%، مما يعني أن متغير هيكل الملكية العائلية غير معنوي كمتغير رقابي ولا يؤثر معاملات الأطراف ذوي العلاقة، وذلك مقارنة بادخاله كمتغير معدل.

- وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية الأخرى (معدل العائد علي الأصول، الرافعة المالية، حوكمة الشركة، وعمر الشركة) تبين أن ليس لها تأثير معنوي علي معاملات الأطراف ذوي العلاقة، بينما اتضح أن متغيري (فرص نمو الشركة، وحجم الشركة) لهما تأثير معنوي علي معاملات الأطراف ذوي العلاقة، حيث بلغت قيمة معامل فرص نمو الشركة، وحجم الشركة (-0.034)، (2.814) علي الترتيب وقيمة t إحصائية (-3.005)، (4.152) علي الترتيب بمستوي معنوية (0.003)، (0.000)

وهما أقل من 5% 1% علي الترتيب، مما يعني أن المتغيرين معنويين في تفسير التغيرات في المعاملات ذوي العلاقة، مع ملاحظة أن فرص نمو الشركة تؤثر سلباً في حين أن حجم الشركة يؤثر إيجاباً، ويتوافق ذلك مع نتائج دراسة (Sari et al., 2017).

٦-٣-٨-٢ نتائج التحليل الإضافي في للعلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة

يستهدف هذا الجزء اختبار معالجة هيكل الملكية العائلية كمتغير رقابي بدلاً من كونه متغير معدل في سياق العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة، بالإضافة إلي المتغيرات الرقابية الأخرى ومقارنة النتائج بنتائج اختبار التحليل الأساسي للفرض الثاني.

ويوضح الجدول ٩: نتائج اختبار التحليل الإضافي للفرض البحثي الثاني

VIF	قيمة "ف" F. test		قيمة "ت" t. test		معامل الانحدار β	المتغير المستقل والمتغيرات التابعة	المتغير التابع
	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة			
	0.036**	2.098	.290	-2.657	-39.625	Constant	توزيعات الأرباح النقدية المدفوعة
1.019			.003	-1.583	-.549	TAXETR	
1.164			.414	.775	1.963	FAM	
1.064			.588	-.662	-.070	ROA	
1.230			.796	1.354	.017	LEV	
1.283			.906	-3.005	-.034	GROWTH	
1.309			.227	4.152	2.814	LOGASSETS	
1.115			.101	-.752	-1.088	CG	
1.185			.268	-.880	-.118	AGE	
معامل الارتباط المتعدد $R = 0.244$							
معامل التحديد $R^2 = 0.060$							
معامل التحديد المعدل $Adj R^2 = 0.031$							

يتضح من الجدول السابق:

- أن معامل التحديد المعدل $Adj. R^2$ والذي يشير إلي المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار يساوي (0.031). وقد ارتفع عن قيمته في التحليل الأساسي حيث كان (0.028)، ويعني ذلك أن ممارسات التجنب الضريبي يمكن أن تقسر 3.1% من التغيرات توزيعات الأرباح النقدية المدفوعة عند ادخال متغير هيكل الملكية العائلية كمتغير رقابي، بينما ترجع النسبة المتممة إلي عوامل أخرى ومن بينها الخطأ العشوائي ولاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.

- يتضح أيضاً أن إحصائية (F) تساوي (2.098) وأن القيمة الاحتمالية P.value تساوي (0.036) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (5%)، مما يعني أن نموذج الانحدار معنوي وصالح لاختبار العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة عند ادخال متغير هيكل الملكية العائلية كمتغير رقابي، وكذلك من خلال اختبار VIF معدل تضخم التباين: فجد أن قيمته معقولة حيث أن قيمته تتراوح غالباً ما بين (1-10). ليدل على عدم وجود ازدواج خطي.
- ويمكن تفسير المعنوية الجزئية لنموذج الانحدار من خلال Coefficients والتي تشير إلي أن معامل متغير ممارسات التجنب الضريبي يساوي (-64.890)، وقيمة t إحصائية (-3.011) بمستوي معنوية (0.003). وهو أقل من 5%، مما يعني أن ممارسات التجنب الضريبي تؤثر معنوياً علي توزيعات الأرباح النقدية المدفوعة، وذلك عند ادخال متغير هيكل الملكية العائلية كمتغير رقابي للعلاقة وذلك بمعامل يساوي (22.884)، وقيمة t إحصائية (0.813). بمستوي معنوية (0.417). وهو أكبر من 5%، مما يعني أن متغير هيكل الملكية العائلية غير معنوي كمتغير رقابي ولا يؤثر علي توزيعات الأرباح النقدية المدفوعة، وهو ما يتوافق مع نفس النتائج عند ادخاله كمتغير معدل.
- وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية الأخرى (معدل العائد علي الأصول، الرافعة المالية، فرص نمو الشركة، حجم الشركة، حوكمة الشركة، وعمر الشركة) تبين أن ليس لها تأثير معنوي علي توزيعات الأرباح النقدية المدفوعة .

٦-٣-٩ نتائج اختبار تحليل الحساسية

قياساً علي دراسات (علي، ٢٠١٨؛ الصيرفي، ٢٠١٨؛ يوسف، ٢٠١٩) يعتبر تحليل الحساسية Sensitivity Analysis أحد المنهجيات المستخدمة لتقييم مدي قوة ومتانة Solidity النتائج التي تم التوصل إليها بالتحليل الأساسي، عن طريق التحقق من أثر اختلاف افتراضاته علي ما تم التوصل إليه من نتائج ، لذلك يستهدف هذا الجزء من البحث من إجراء تحليل الحساسية للإجابة عن السؤالين التاليين:

- هل تتغير علاقة ممارسات التجنب الضريبي بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة قوة أو اتجاهًا نتيجة تغيير ممارسات التجنب الضريبي من معدل الضريبة الفعلي المحاسبي إلي معدل الضريبة الفعلي النقدي؟

- هل تتغير علاقة ممارسات التجنب الضريبي بتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة قوة أو اتجاهًا نتيجة تغيير ممارسات التجنب الضريبي من معدل الضريبة الفعلي المحاسبي إلي معدل الضريبة الفعلي النقدي؟

ولكي يتم الإجابة عن السؤالين السابقين للتوصل لفهم أكثر لمحددات العلاقة الأساسية محل البحث، سيتم إعادة تشغيل نموذجي الانحدار المستخدمان في اختبار الفرضان الأول والثاني وللذان اختصا باختبار العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة مع تغيير طريقة قياس المتغير المستقل (ممارسات التجنب الضريبي) إلي معدل الضريبة الفعلي النقدي بدلا من معدل الضريبة الفعلي المحاسبي، ومقارنة النتائج بنتائج التحليل الأساسي لفروض البحث.

٦-٣-٩-١ نتائج تحليل الحساسية للعلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة باستخدام معدل الضريبة الفعلي النقدي، حيث كانت النتائج كما يلي:

جدول ١٠: نتائج تحليل الحساسية لاختبار الفرض البحثي الأول باستخدام معدل الضريبة

الفعلي النقدي

VIF	قيمة "ف" F. test		قيمة "ت" t. test		معامل الانحدار β	المتغير المستقل والمتغيرات التابعة	المتغير التابع
	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة			
	0.000***	4.240	.008	-2.657	-39.669	Constant	المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة
1.007			.776	-.284	-.061	TAXCTR	
1.047			.589	-.540	-.057	ROA	
1.189			.205	1.270	.016	LEV	
1.251			.004	-2.913	-.033	GROWTH	
1.299			.000	4.183	2.846	LOGASSETS	
1.107			.448	-.760	-1.099	CG	
1.099			.330	-.976	-.128	AGE	
معامل الارتباط المتعدد $R = 0.304$							
معامل التحديد $R^2 = .092$							
معامل التحديد المعدل $Adj R^2 = .071$							

يتضح من الجدول السابق:

- أن معامل التحديد المعدل $Adj. R^2$ والذي يشير إلي المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار انخفض من (0.079) إلي (0.071)، ويعني ذلك أن ممارسات التجنب الضريبي أصبح يفسر (7.1%) من التغيرات في معاملات الأطراف ذوي العلاقة بعد ما كان يفسر 7.9% من التغيرات في معاملات الأطراف ذوي العلاقة عندما كان يتم قياس متغير ممارسات التجنب الضريبي باستخدام معدل الضريبة الفعلي المحاسبي.
- يتضح أيضاً أن إحصائية (F) تساوي (4.240) وأن القيمة الاحتمالية P.value تساوي وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (0.01)، مما يعني أن نموذج الانحدار معنوي وصالح لاختبار العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة، وكذلك من خلال اختبار VIF معدل تضخم التباين: فنجد ان قيمته معقولة حيث أن قيمته تتراوح غالباً ما بين (1-10). ليدل على عدم وجود ازدواج خطي.
- ويمكن تفسير المعنوية الجزئية لنموذج الانحدار من خلال Coefficients، والتي تشير إلي أن معامل متغير ممارسات التجنب الضريبي يساوي (-0.061) بمستوي معنوية (776). وهو أكبر من 5%، مما يعني أن ممارسات التجنب الضريبي لا تؤثر معنوياً علي معاملات الأطراف ذوي العلاقة، وبناء علي ذلك تشير النتائج إلي أفضلية مقياس ممارسات التجنب الضريبي باستخدام معدل الضريبة الفعلي المحاسبي عن قياسها باستخدام معدل الضريبة الفعلي النقدي وذلك في ضوء عينة البحث والمتغيرات المستخدمة في الدراسة.
- وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية (فرص نمو الشركة، حجم الشركة) تبين أن لها تأثير معنوي على معاملات الأطراف ذوي العلاقة باستخدام معدل الضريبة الفعلي المحاسبي وكذلك باستخدام معدل الضريبة الفعلي النقدي.

٦-٣-٩-٢ نتائج تحليل الحساسية للعلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وتوزيعات

الأرباح النقدية المدفوعة

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة باستخدام معدل الضريبة الفعلي النقدي، حيث كانت النتائج كما يلي:

جدول ١١: نتائج تحليل الحساسية لاختبار الفرض البحثي الثاني باستخدام معدل الضريبة الفعلي النقدي

VIF	قيمة "ف" F. test		قيمة "ت" t. test		معامل الانحدار β	المتغير المستقل والمتغيرات التابعة	المتغير التابع
	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة			
	.464	.956	.421	.806	128.102	Constant	توزيعات الأرباح النقدية المدفوعة
1.073			.982	.023	2.023	TAXCTR	
1.058			.526	.635	.716	ROA	
1.215			.679	-.414	-.053	LEV	
1.308			.956	.055	.007	GROWTH	
1.298			.382	-.877	-6.361	LOGASSETS	
1.106			.129	1.522	23.490	CG	
1.091			.258	1.134	1.615	AGE	
معامل الارتباط المتعدد R = 0.157							
معامل التحديد R ² = 0.025							
معامل التحديد المعدل Adj R ² = -.001							

يتضح من الجدول السابق:

- أن معامل التحديد المعدل Adj. R² والذي يشير إلى المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار انخفض من (0.032) إلى (-0.001) ويعني ذلك أن ممارسات التجنب الضريبي لا يمكن أن تقسر أيًا من التغيرات في توزيعات الأرباح النقدية المدفوعة، وترجع التغيرات بالكامل إلى عوامل أخرى ومن بينها الخطأ العشوائي واختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.
- ويتضح أيضاً أن إحصائية (F) تساوي (.956)، وأن القيمة الاحتمالية P.value تساوي (.464). وهي أكبر من (0.05)، مما يعني أن نموذج الانحدار غير معنوي وغير صالح لاختبار العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة باستخدام معدل الضريبة الفعلي النقدي.
- وهو ما أكدت عليه المعنوية الجزئية لنموذج الانحدار من خلال Coefficients، والتي تشير إلى أن معامل متغير ممارسات التجنب الضريبي يساوي (2.023) بمستوي معنوية (.982) وهو أكبر من 5%، مما يعني أن ممارسات التجنب الضريبي لا تؤثر معنوياً علي توزيعات الأرباح النقدية المدفوعة باستخدام معدل الضريبة الفعلي النقدي، وبناء علي ذلك تشير النتائج إلي أفضلية مقياس ممارسات التجنب الضريبي باستخدام معدل الضريبة الفعلي المحاسبي عن قياسها باستخدام معدل الضريبة الفعلي النقدي وذلك في ضوء عينة البحث والمتغيرات المستخدمة في الدراسة.

- وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية تبين أن ليس لها تأثير معنوي على توزيعات الأرباح النقدية المدفوعة باستخدام معدل الضريبة الفعلي النقدي.

٦-٤ نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

استهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية وذلك باستخدام هيكل الملكية العائلية كمؤشر لتلك العلاقة. وخلص الباحث إلى مجموعة من النتائج علي المستوي العلمي الأكاديمي وعلي المستوي العملي التطبيقي، والإجابة علي أسئلة البحث، بالإضافة إلى اقتراح بعض التوصيات ومجالات البحث المستقبلية، وذلك كما يلي:

٦-٤-١ نتائج البحث والإجابة علي أسئلته

- تناول السؤال الأول للبحث إلى أي مدى يمكن أن تستخدم الشركات المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في عمليات التجنب الضريبي دون تحمل تكاليف تتعلق باستراتيجيات تقليل الضرائب، والعقوبات المحتملة التي تفرضها السلطات الضريبية ومخاطر فقد السمعة. وقد تم الإجابة عن هذا السؤال نظرياً حيث أشارت الدراسات السابقة إلى أن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة تُعد من الثغرات التي يمكن استغلالها لتحقيق التجنب الضريبي ومن هنا ينظر أصحاب المصلحة إلى أن نتائج تلك المعاملات قد تكون إيجابية أو سلبية. فيمكن اعتبار المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة طريقة لجعل المعاملات أكثر كفاءة، وتحسين البيانات المالية لمجموعات الشركات، كما يمكن أن تفيد الشركة من خلال كفاءات الاتصالات والتعاقدات. ويُنظر إلى المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة أحياناً على أنها معاملات سلبية من قبل المستثمرين، الذين قد يعتقدون أنها قد تخلق تحريفاً مالياً، حيث يرتبط التصور السلبي بأن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة هي آلية لأغلبية المساهمين لاستخراج موارد الشركة من خلال أنشطة الأنفاق Tunneling Activities مثل: مصادرة أصول الشركة، وتسعير التحويلات إلى الأطراف ذوي العلاقة، وبيع الأصول إلى المساهم المسيطر بسعر لا يتوافق مع السوق، وضمان الديون باستخدام أصول الشركة ومن خلال هذه المعاملات يتم نقل الثروة من الشركة لصالح المساهمين المسيطرين على حساب مساهمي الأقلية. وقد تم الإجابة علي هذا السؤال عملياً. وتوصلت الدراسة إلي وجود تأثير سلبي معنوي لممارسات التجنب الضريبي علي معاملات الأطراف ذوي العلاقة .

- وتناول السؤال الثاني للبحث إلي أي مدى تولي الشركات اهتماماً أكبر للتجنب الضريبي من خلال توزيعات الأرباح النقدية المدفوعة لما لها من مخاطر ضريبية أقل بما يجعل الشركات تقلل من

مدفوعات أرباحها لتجنب ضريبة الأرباح المرتفعة. وقد تم الإجابة عن هذا السؤال نظرياً حيث أشارت الدراسات السابقة إلي أن إلا أنه في مجال التجنب الضريبي بالرغم من أن النظام الضريبي في كل بلد يشتمل على سياسات مختلفة تؤثر على سلوك دافعي الضرائب وإيرادات الحكومة، إلا أنه عند دراسة السياسة المطبقة على فرض الضرائب المدفوعة على دخل الشركات من الشركة لمساهميها من خلال توزيعات الأرباح يمكن تقسيم الضرائب على دخل الشركات إلى فئتين رئيسيتين: النظام الضريبي الكلاسيكي A Classical System، ونظام التضمين An Imputation System وتؤدي هذه الفئات الرئيسية إلى حوافز مختلفة تماماً للمديرين للانخراط في تجنب ضريبة الشركات. واتضح أن أنظمة الضرائب الكلاسيكية، تحفز المديرين على الانخراط في تجنب ضرائب الشركات من أجل إعادة المزيد من الأموال بعد خصم الضرائب إلى مساهمهم، وذلك مقارنة بنظام التضمين الذي يقلل من فوائد الانخراط في التجنب الضريبي. وقد تم الإجابة علي هذا السؤال عملياً. وتوصلت الدراسة إلي وجود تأثير سلبي معنوي لممارسات التجنب الضريبي علي توزيعات الأرباح النقدية المدفوعة.

- وتناول السؤال الثالث للبحث تحديد مدي تأثير هيكل ملكية الشركات وخاصة الملكية العائلية علي ميل الشركات نحو التجنب الضريبي من آليتين مختلفتين في حالتين من المخاطر: وهما معاملات الأطراف ذوي العلاقة وتوزيعات الأرباح، وقد تم الإجابة علي هذا السؤال عملياً. توصلت الدراسة من خلال التحليل الأساسي: إلي وجود تأثير سلبي معنوي لممارسات التجنب الضريبي علي كل من معاملات الأطراف ذوي العلاقة وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة، وأيدت النتائج وجود أثر معنوي لمتغير هيكل الملكية العائلية كمتغير معدل ويؤثر علي العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة، بينما أشارت النتائج إلي أنه غير معنوي كمتغير معدل ولا يؤثر علي العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة، ولم تؤيد نتائج التحليل الإضافي الأثر المعنوي لمتغير هيكل الملكية العائلية كمتغير رقابي علي العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة، ولكنها أيدت الأثر غير المعنوي لمتغير هيكل الملكية العائلية كمتغير رقابي علي العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة، كما ساهمت المتغيرات الرقابية (فرص نمو الشركة، وحجم الشركة) في تفسير العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة، كما أسفرت نتائج تحليل الحساسية عن أن تغيير طريقة قياس ممارسات التجنب الضريبي لا تؤثر علي قوة واتجاه العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة، كما تم فحص قيم VIF-Coefficient في نموذج الانحدار، ولم يسفر

التحليل عن وجود مشكلة ارتباط متعدد معنوي، مما يدل علي أن الارتباط المتعدد لا يؤثر معنويًا علي النتائج.

٦-٤-٢ توصيات البحث

في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج علي المستوى العلمي الأكاديمي وعلي المستوى العملي التطبيقي، والإجابة علي أسئلة البحث، يوصي الباحث بالآتي:

- إدراك الشركات لأهمية الموازنة بين توزيعات الأرباح ودورها في تعزيز قيمة وأهداف الشركات وتقليل مشاكل الوكالة، وبين الاحتفاظ بها لأغراض التوسعات والاستثمارات المستقبلية.
- قيام هيئة الرقابة المالية ووزارة المالية بتنظيم ورش عمل واعداد نشرات لتثقيف أصحاب المصلحة بالمرودود السلبى وأضرار ومخاطر ممارسات التجنب الضريبي علي الشركات وعلي سياسة الرفاهية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية العامة، بما يعيق أداء الحكومات في الحفاظ على النظام الاجتماعي والاقتصادي الطبيعي.
- إصدار التشريعات واللوائح لمكافحة ممارسات التجنب الضريبي وسد الثغرات في القوانين الضريبية، ووضع وسائل لردع استخدام الشركات للأدوات والأقنعة والمبررات للسلوكيات الإدارية الانتهازية والتصرفات غير الأخلاقية وخداع أصحاب المصلحة.
- زيادة اهتمام الشركات بالافصاح عن الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة لتحسين شفافية البيانات المالية، وتحسين صورة الشركات أمام أصحاب المصلحة بدلاً من استخدامها كثغرة يمكن استغلالها لتحقيق التجنب الضريبي.
- إجراء المزيد من البحوث المحاسبية في مجال ممارسات التجنب الضريبي ومحدداته- والمرودود السلبى له علي الشركات والاقتصاد والمجتمع.
- علي أقسام المحاسبة بالجامعات المصرية إدراج موضوع ممارسات التجنب الضريبي ضمن موضوعات المقررات الدراسية والمؤتمرات التخصصية المحاسبية، وتدريبه لطلاب الدراسات العليا.

٦-٤-٣ مجالات البحث المقترحة

يعتقد الباحث بأن المجالات التالية تحتاج إلي مزيد من البحوث المستقبلية:

- إجراء دراسة مقارنة لممارسات التجنب الضريبي في الشركات العائلية والشركات غير العائلية.
- دور جودة عملية المراجعة في التخفيف من تكاليف الوكالة الأفقية المرتبطة بالملكية المركزة وملكية الرئيس التنفيذي والملكية العائلية التي تؤثر علي ممارسات التجنب الضريبي في الشركات.
- جودة المراجعة الخارجية كمتغير معدل للعلاقة بين هيكل الملكية العائلية وممارسات التجنب الضريبي.
- الملكية العائلية وسياسات مكافآت الإدارة وممارسات التجنب الضريبي.
- العلاقة بين هياكل الملكية الأخرى (الملكية المركزة، الإدارية، والمؤسسية) وممارسات التجنب الضريبي.
- محددات ممارسات التجنب الضريبي بين شركات المجموعة.
- إدارة الأرباح كمتغير معدل للعلاقة بين معاملات الأطراف ذوي العلاقة وممارسات التجنب الضريبي.
- معاملات الأطراف ذوي العلاقة وممارسات التجنب الضريبي لمجموعات الأعمال.
- معاملات الأطراف ذوي العلاقة وممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركة.
- ممارسات التجنب الضريبي والقرارات المالية والإستثمارية.
- ممارسات التجنب الضريبي وأرباح الأسهم - دراسة تجريبية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- الصيرفي، أسماء أحمد (٢٠١٦). أثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، مجلد 20، عدد ٢.
- الصيرفي، أسماء أحمد (٢٠١٨). أثر مستوي إفصاح البنوك التجارية عن ممارسات إدارة المخاطر علي أسعار الأسهم - دراسة تطبيقية علي البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، مجلد ٢، عدد ٢.

سريع، حمادة حسين حسن (٢٠٢١). "أثر هيكل الملكية كأحد مبادئ الحوكمة على ممارسات التخطيط والتجنب الضريبي- دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة - جامعة بني سويف.

علي، عبد الوهاب نصر، وشحاته، السيد شحاته (٢٠١٧). أثر طبيعة الملكية والخصائص التشغيلية للشركات على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية- دراسة تطبيقية مقارنة على الشركات العائلية وغير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، المجلد الرابع والخمسون، العدد الأول.

علي، نهي محمد زكي محمد (٢٠١٨). أثر جودة المراجعة الخارجية علي الحد من السلوك الانتهازي للإدارة ومنع الغش بالقوائم المالية- دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية- رسالة دكتوراه غير منشورة- قسم المحاسبة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية.

محمد، أحمد سليم (٢٠٢٠). أثر التمثيل النسائي بمجالس الإدارات على العلاقة بين كل من جودة المراجعة وسياسات توزيع الأرباح والمسئولية الاجتماعية وبين الأداء السوقي للشركات المقيدة المصري، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، مجلد ٢٤، عدد ٤.

مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم (٢٠١٨). تحليل العلاقة بين الاحتفاظ بالنقدية والمسئولية الاجتماعية والتجنب الضريبي وأثرها على قيمة الشركة: أدلة عملية من بيئة الأعمال المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، مجلد ٢٢، عدد ٤.

يوسف، أيمن يوسف محمود (٢٠١٩). أثر تركيز الملكية وحجم مكتب المراجعة علي علاقة ممارسات التجنب الضريبي بعوائد الأسهم ومخاطر الشركات- دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، مجلد ٢٣، عدد ٤.

يونس، عبدالله حسين يونس (٢٠٢٠). أثر جودة التقارير المالية والقدرة الإدارية على العلاقة بين ممارسات تجنب الضريبة وكفاءة القرارات الاستثمارية في بيئة الأعمال المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، مجلد ٢٤، عدد ٣.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Amiram, D., Bauer, A. M., & Frank, M. M. (2013). Corporate tax avoidance and managerial incentives generated by shareholder dividend tax policy. *In CAAA Annual Conference and the European Accounting Association*.
- Annuar, H. A., Salihu, I. A., & Sheikh Obid, S. N. (2014). Corporate ownership, governance and tax avoidance: An interactive effects. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 164, 150-160.
- Anouar, D., & Houria, Z. (2017). The determinants of tax avoidance within corporate groups: Evidence from Moroccan Groups. *International Journal of Economics, Finance and Management Sciences*, 5(1), 57.
- Aryotama, P., & Firmansyah, A. (2020). The Association Between Related Party Transaction And Tax Avoidance In Indonesia. *AFEBI Accounting Review*, 4(02), 117-125.
- Ashrafi, M., Abbasi, E., Hosseini, S. A., & Poor Etemadi, M. (2020). The effect of Related Parties Transactions on the Firm Value: Moderating Role of Audit Committee. *Iranian Journal of Finance*, 3(2), 25-43.
- Bae, S. C., Chang, K., Kang, E., & Park, J. C. (2010, January). Culture, corporate governance, and dividend policy: International evidence. *In First Edwards Symposium on Corporate Governance, Saskatchewan*.
- Berzins, J., Bøhren, Ø, & Stacescu, B. (2019). Dividends and taxes: The moderating role of agency conflicts. *Journal of Corporate Finance*, 58, 583-604.
- Bradshaw, M., Liao, G., & Ma, M. (2016). Ownership structure and tax avoidance: Evidence from agency costs of state ownership in China. *Available at SSRN 2239837*.

- Cendekiawati, A., & Harto, P. (2016). The Effect Of Related Party Transactions On Tax Avoidance: Real Earnings Management As A Mediating Role (Empirical Study on Manufacturing Company listed in Indonesian Stock Exchange) (***Doctoral dissertation, Fakultas Ekonomika dan Bisnis***).
- Chen, X., Hu, N., Wang, X., & Tang, X. (2014). Tax avoidance and firm value: evidence from China. ***Nankai Business Review International***, Vol. 5 No. 1, pp. 25-42.
- Cheng, Q. (2014). Family firm research—A review. ***China Journal of Accounting Research***, 7(3), 149-163.
- Chkir, I., & Saadi, S. (2008). Taxation and Dividend Policy: New Empirical Evidence, ***Corporate Ownership & Control***/ Volume 5, Issue 4.
- Duong, H. N., Gul, F. A., Nguyen, J. H., & Nguyen, M. (2017). Economic policy uncertainty and firm tax avoidance. ***Available at SSRN 3085770***.
- Erickson, M. J. (2017). The Relation Between Firm Dividend Policy and the Predictability of Cash Effective Tax Rates , ***This project is adapted from the dissertation, Virginia Tech University***.
- Fan, J. P., & Leung, W. S. (2020). The impact of ownership transferability on family firm governance and performance: The case of family trusts. ***Journal of Corporate Finance***, 61, 101409.
- Gaaya, S., Lakhali, N., & Lakhali, F. (2017). Does family ownership reduce corporate tax avoidance? The moderating effect of audit quality. ***Managerial Auditing Journal***.
- Iqbal, M., Furqan, A. C., Kahar, A., Sudirman, S., & Muliati, M. (2020). Majority Shareholder on the Composition of Public Ownership and Tax Avoidance Practices in Public Companies. ***Academic Journal of Interdisciplinary Studies***, 9(2), 109-109.

- Joshua Aronmwan, E., & Okafor, C. (2019). Corporate Tax Avoidance: Review Of Measures And Prospects. *International Journal of Accounting and Finance (IJAF)*, 8(2), 21-42 .
- Khuong, N. V., Ha, N. T. T., Minh, M. T. H., & Thu, P. A. (2019). Does corporate tax avoidance explain cash holdings? The case of Vietnam. *Economics & Sociology*, 12(2), 79-93.
- Khuong, N. V., Liem, N. T., Thu, P. A., & Khanh, T. H. T. (2020). Does corporate tax avoidance explain firm performance? Evidence from an emerging economy. *Cogent Business & Management*, 7(1), 1780101.
- Kovermann, J., & Wendt, M. (2019). Tax avoidance in family firms: Evidence from large private firms. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 15(2), 145-157.
- Kraus, P. (2006). Impact of Taxes and Agency Costs on Dividend Policy. *Acta Oeconomica Pragensia*, 14(3), 63-72.
- Kusbandiyah, A., & Norwani, N. M. (2018, July). The Influence of Size Firm and Ownership Structure Toward Aggressive Tax Avoidance of Manufacture Companies Listed in Indonesia Stock Exchange. *In 2018 3rd International Conference on Education, Sports, Arts and Management Engineering (ICESAME 2018)*. Atlantis Press.
- Langli, J. C., & Willekens, M. (2017, October). Tax avoidance, horizontal agency conflicts and high-quality auditing in private firms. *In Proceeding of the 2017 Scandinavian Accounting Research Conference*.
- Lee, M. G., Park, W. J., & Mi, S. Y. (2013). The Relationship between Related Party Transactions and Management Forecasts. *Korea International Accounting Review*, Vol. 49, 49-80.
- Lietz, G. M. (2013). Determinants and consequences of corporate tax avoidance: Working Paper: *Available at SSRN 2363868*.

- Martinez, A. L., & Ramalho, G. C. (2014). Family Firms and Tax Aggressiveness in Brazil. *International Business Research*, 7(3), 129-136.
- Masripah, M., Diyanty, V., & Fitriyani, D. (2017). Controlling shareholder and tax avoidance: family ownership and corporate governance. *International Research Journal of Business Studies*, 8(3).
- Mbuva, G., Mwangi, M., Kaijage, E. & Ochieng, D.E. (2017). Financial Performance and Dividend Policy, *European Scientific Journal*, Vol.13, N.28, p138-145.
- McClure, R., Lanis, R., Wells, P., & Govendir, B. (2018). The impact of dividend imputation on corporate tax avoidance: The case of shareholder value. *Journal of Corporate Finance*, 48, 492-514.
- Nugroho, W. C., & Agustia, D. (2018). Corporate governance, tax avoidance, and firm value. *AFEBI Accounting Review*, 2(02), 15-29.
- Nuritomo, N., Utama, S., & Hermawan, A. A. (2019, April). Foreign Related Parties Transactions as Tax Avoidance Strategy in Indonesia: The Role of Corporate Governance. *In International Conference of Ethics on Business, Economics, and Social Science (ICEBESS 2018)*. Atlantis Press.
- Park, S. (2018). Related party Transactions and Tax Avoidance of Business Groups. *Sustainability*, 10(10), 3571.
- Pratama, A. (2018). Do related party transactions and tax avoidance affect firm value?. *Review of Integrative Business and Economics Research*, 7, 106-116.
- Ratemo, M. J. (2014). The effect of tax avoidance on the financial performance of listed companies at the Nairobi Securities Exchange. *Unpublished MBA Project*.
- Rój, J. (2019). The Determinants of Corporate Dividend Policy in Poland. *Ekonomika (Economics)*, 98(1), 96-110.

- Sánchez-Marín, G., Portillo-Navarro, M. J., & Clavel, J. G. (2016). The influence of family involvement on tax aggressiveness of family firms. *Journal of Family Business Management*, 6(2), 143-168.
- Sari, D. K., Utama, S., & Rossieta, H. (2017). Tax avoidance, related party transactions, corporate governance and the corporate cash dividend policy. *Journal of Indonesian Economy and Business*, 32(3), 190-208.
- Shin, H. (2020). Avoiding inheritance taxes in family firms. *Financial Management.*, 1-32. wileyonlinelibrary.com/journal/fima.
- Thompson, S. (2012). Sampling, Third Edition, *A John Wiley & Sons, Inc.* New Jersey, USA.
- Tjondro, E., and Olivia, V. (2018), Role of Audit Committee in Tax Avoidance of Family and Non-Family Firms: Evidence from Indonesia. *Journal of Economics and Business*, Vol.1, No.3, 368-380.
- Utama, S., & Hermawan, A. A. (2020). Family Ownership And Tax Avoidance: An Analysis Of Foreign Related Party Transactions And Dividend Payments. *International Journal of Business & Society*, 21(2).
- Zulma, G. W. M. (2016). Family Ownership, Management Compensation, And Tax Avoidance: Evidence From Indonesia. *The Indonesian Journal of Accounting Research*, 19(1).

ملاحق الدراسة

أولاً: الشركات عينة الدراسة

1	أجواء للصناعات الغذائية	26	سيدى كيرير
2	الاسكندرية للغزل والنسيج	27	ايديتا
3	الالومنيوم العربية	28	مينا فارم
4	العربية لحليج الاقطان	29	مصر للاسمدة
5	اسيك للتعددين	30	العربية للخزف
6	القاهرة للدواجن	31	شركة شارم دريمز
7	المالية والصناعية المصرية	32	شركة راية
8	المصرية للمنتجات السياحية	33	شركة المنصورة للدواجن
9	المصريين للاسكان والتنمية	34	شركة الاسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية
10	النصر للملابس	35	القاهرة للاسكان والتعمير
11	النصر للحاصلات الزراعية	36	الشركة المصرية للمشروعات السياحية والعالمية
12	العبور للاستثمار العقاري	37	الشركة المصرية للدواجن-اجبيكو
13	الشمس للاسكان والتعمير	38	شركة القاهرة للزيوت والصابون
14	السويدي اليكترويك	39	شمال الصعيد للانتاج الزراعي
15	حديد عز	40	النصر لصناعة المحولات
16	الشركة العامة لاستصلاح الاراضي	41	زهراء المعادي للاستثمار والتعمير
17	جلوبال تليكوم القابضة	42	الشرقية الوطنية للامن الغذائي
18	الدولية للمحاصيل الزراعية	43	اسمنت سيناء
19	الاسماعيلية للدواجن	44	المصرية لتطوير صناعة البناء
20	جهينة	45	طلعت مصطفى القابضة
21	كفر الزيات للمبيدات والكيماويات	46	السادس من اكتوبر للتنمية والاستثمار
22	ليسيكو مصر	47	رمكو لانشاء القرى السياحية
23	مينا للاستثمار السياحي والعقاري	48	بالم هيلز للتعمير
24	مصر بني سويف للاسمنت	49	النساجون الشرقيون
25	ام ام جروب للصناعة والتجارة	50	اوراسكوم للاتصالات والاعلام

ثانياً: الإحصاء الوصفي وقيمة ومستوى معنوية اختبار (Kolmogorov– Smirnov) لمتغيرات الدراسة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean		Skewness		Kurtosis	
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error
TAXETRt	300	-234.55	2.08	-1.0020	.78374	-17.151	.141	295.932	.281
RPTit	300	.00	174.18	11.3720	1.17665	4.211	.141	23.951	.281
DPRit	300	.00	3130.00	53.5287	12.15646	11.743	.141	159.996	.281
FAMit	300	.00	1.00	.3400	.02740	.679	.141	-1.549	.281
ROAit	300	-37.69	51.06	5.2598	.63474	.506	.141	3.248	.281
LEVit	300	.03	1264.76	53.6040	5.83106	10.680	.141	123.130	.281
GROWTHit	300	21.20	1369.25	143.1178	6.44314	5.769	.141	51.000	.281
LNFSIZEit	300	14.27	25.29	20.5696	.10987	-.469	.141	.992	.281
CGit	300	.00	3.00	.6500	.04772	.801	.141	-.848	.281
AGEit	300	1.00	49.00	20.3900	.52652	.583	.141	.371	.281
Valid N (listwise)	300								

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		TAXETRt	RPTit	DPRit	FAMit	ROAit	LEVit	GROWTHit	LNFSIZEit	CGit	AGEit
N		300	300	300	300	300	300	300	300	300	300
Normal Parameters ^a	Mean	-1.0020	11.3720	53.5287	3400	5.2598	53.6040	143.1178	20.5696	6500	20.3900
	Std. Deviation	13.57469	20.38024	210.55607	47450	10.99400	100.99690	111.59849	1.90298	82650	9.11967
Most Extreme Differences	Absolute	.476	.288	.400	.423	.100	.330	.249	.047	.354	.150
	Positive	.438	.204	.322	.423	.096	.330	.249	.046	.354	.150
	Negative	-.476	-.288	-.400	-.258	-.100	-.298	-.243	-.047	-.216	-.071
Kolmogorov-Smirnov Z		8.246	4.996	6.922	7.330	1.730	5.709	4.319	.817	6.135	2.597
Asymp. Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.005	.000	.000	.517	.000	.000

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

ثالثاً: نتائج اختبار فروض البحث في ظل التحليل الأساسي نتائج اختبار الفرض الأول

Model Summary^a

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.317 ^a	.100	.079	19.55988	.602

a. Predictors: (Constant), AGEit, LEVit, TAXETRit, CGit, ROAit, GROWTHit, LNFSIZEit

b. Dependent Variable: RPTit

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	12474.916	7	1782.131	4.658	.000 ^a
	Residual	111716.0	292	382.589		
	Total	124190.9	299			

a. Predictors: (Constant), AGEit, LEVit, TAXETRit, CGit, ROAit, GROWTHit, LNFSIZEit

b. Dependent Variable: RPTit

Coefficients^c

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	-38.643	14.851		-2.602	.010		
	TAXETRit	-.571	.345	-.092	-1.655	.099	.995	1.005
	ROAit	-.061	.105	-.033	-.576	.565	.956	1.046
	LEVit	.015	.012	.076	1.258	.209	.841	1.189
	GROWTHit	-.033	.011	-.182	-2.933	.004	.799	1.251
	LNFSIZEit	2.821	.677	.263	4.165	.000	.771	1.298
	CGit	-1.200	1.438	-.049	-.835	.405	.906	1.103
	AGEit	-.143	.130	-.064	-1.101	.272	.909	1.100

a. Dependent Variable: RPTit

نتائج اختبار الفرض الثاني

Model Summary^أ

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.239 ^a	.057	.032	199.02347	2.019

a. Predictors: (Constant), AGEit, LEVit, TAXETRit, ROAit, CGit, GROWTHit, LNFSIZEit

b. Dependent Variable: DPRit

ANOVA^ب

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	639602.9	7	91371.837	2.307	.027 ^a
	Residual	10536350	266	39610.340		
	Total	11175953	273			

a. Predictors: (Constant), AGEit, LEVit, TAXETRit, ROAit, CGit, GROWTHit, LNFSIZEit

b. Dependent Variable: DPRit

Coefficients^ج

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	175.611	156.919		1.119	.264		
	TAXETRit	-65.378	21.526	-.182	-3.037	.003	.982	1.018
	ROAit	.671	1.107	.037	.606	.545	.946	1.058
	LEVit	-.048	.125	-.025	-.387	.699	.832	1.202
	GROWTHit	.001	.120	.000	.005	.996	.798	1.254
	LNFSIZEit	-8.463	7.159	-.080	-1.182	.238	.765	1.307
	CGit	23.957	15.167	.099	1.580	.115	.904	1.106
	AGEit	1.307	1.429	.057	.915	.361	.920	1.087

a. Dependent Variable: DPRit

نتائج اختبار الفرض الثالث

Model Summary^a

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.385 ^a	.148	.122	19.09838	.732

a. Predictors: (Constant), AGEit, LEVit, TAX1_FAMit, ROAit, CGit, TAXETRit, FAMit, GROWTHit, LNFSIZEit

b. Dependent Variable: RPTit

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	18413.917	9	2045.991	5.609	.000 ^a
	Residual	105777.0	290	364.748		
	Total	124190.9	299			

a. Predictors: (Constant), AGEit, LEVit, TAX1_FAMit, ROAit, CGit, TAXETRit, FAMit, GROWTHit, LNFSIZEit

b. Dependent Variable: RPTit

Coefficients^c

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	-43.153	14.581		-2.960	.003		
	TAXETRit	-.127	.355	-.021	-.359	.720	.899	1.113
	FAMit	1.179	2.479	.027	.476	.635	.882	1.134
	TAXETR_FAMit	-4.738	1.198	-.227	-3.956	.000	.895	1.117
	ROAit	-.056	.104	-.030	-.538	.591	.941	1.062
	LEVit	.017	.012	.087	1.450	.148	.824	1.213
	GROWTHit	-.034	.011	-.187	-3.068	.002	.787	1.271
	LNFSIZEit	2.941	.662	.275	4.443	.000	.769	1.301
	CGit	-.748	1.413	-.030	-.529	.597	.894	1.119
	AGEit	-.097	.131	-.043	-.738	.461	.854	1.171

c. Dependent Variable: RPTit

نتائج اختبار الفرض الرابع

Model Summary^a

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.245 ^a	.060	.028	199.49575	2.021

a. Predictors: (Constant), AGEit, LEVit, TAXETRit, ROAit, CGit, TAX1_FAMit, GROWTHit, FAMit, LNFSIZEit

b. Dependent Variable: DPRit

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	669135.4	9	74348.379	1.868	.057 ^a
	Residual	10506818	264	39798.553		
	Total	11175953	273			

a. Predictors: (Constant), AGEit, LEVit, TAXETRit, ROAit, CGit, TAX1_FAMit, GROWTHit, FAMit, LNFSIZEit

b. Dependent Variable: DPRit

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	166.581	157.671		1.057	.292		
	TAXETRit	-63.466	22.142	-.177	-2.866	.004	.933	1.072
	FAMit	21.164	28.820	.048	.734	.463	.823	1.216
	TAXETR_FAMit	-28.548	98.868	-.018	-.289	.773	.875	1.143
	ROAit	.585	1.115	.032	.525	.600	.937	1.067
	LEVit	-.031	.127	-.016	-.247	.805	.812	1.232
	GROWTHit	-.018	.123	-.010	-.147	.883	.771	1.297
	LNFSIZEit	-8.658	7.181	-.082	-1.206	.229	.764	1.308
	CGit	24.935	15.278	.103	1.632	.104	.895	1.117
	AGEit	1.679	1.498	.073	1.121	.263	.842	1.188

a. Dependent Variable: DPRit

رابعاً: اختبار فروض البحث في ظل التحليل الإضافي

نتائج التحليل الإضافي للعلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة

Model Summary^أ

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.320 ^أ	.102	.078	19.57326	.600

a. Predictors: (Constant), AGEit, LEVit, TAXETRit, CGit, ROAit, FAMit, GROWTHit, LNFSIZEit

b. Dependent Variable: RPTit

ANOVA^{أب}

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	12705.215	8	1588.152	4.145	.000 ^أ
	Residual	111485.7	291	383.112		
	Total	124190.9	299			

a. Predictors: (Constant), AGEit, LEVit, TAXETRit, CGit, ROAit, FAMit, GROWTHit, LNFSIZEit

b. Dependent Variable: RPTit

Coefficients^أ

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	-39.625	14.915		-2.657	.008		
	TAXETRit	-.549	.347	-.088	-1.583	.115	.988	1.013
	FAMit	1.963	2.532	.046	.775	.439	.887	1.127
	ROAit	-.070	.106	-.038	-.662	.508	.943	1.061
	LEVit	.017	.012	.083	1.354	.177	.825	1.213
	GROWTHit	-.034	.011	-.188	-3.005	.003	.787	1.271
	LNFSIZEit	2.814	.678	.263	4.152	.000	.770	1.298
	CGit	-1.088	1.446	-.044	-.752	.452	.897	1.115
	AGEit	-.118	.134	-.053	-.880	.380	.856	1.169

a. Dependent Variable: RPTit

نتائج التحليل الإضافي للعلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة

Model Summary^١

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.244 ^a	.060	.031	199.15042	2.020

a. Predictors: (Constant), AGEit, LEVit, TAXETRit, ROAit, CGit, FAMit, GROWTHit, LNFSIZEit

b. Dependent Variable: DPRit

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	665817.2	8	83227.152	2.098	.036 ^a
	Residual	10510136	265	39660.891		
	Total	11175953	273			

a. Predictors: (Constant), AGEit, LEVit, TAXETRit, ROAit, CGit, FAMit, GROWTHit, LNFSIZEit

b. Dependent Variable: DPRit

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	166.754	157.397		1.059	.290		
	TAXETRit	-64.890	21.548	-.181	-3.011	.003	.981	1.019
	FAMit	22.884	28.148	.052	.813	.417	.859	1.164
	ROAit	.602	1.111	.033	.542	.588	.940	1.064
	LEVit	-.033	.127	-.017	-.259	.796	.813	1.230
	GROWTHit	-.014	.122	-.008	-.118	.906	.779	1.283
	LNFSIZEit	-8.675	7.168	-.082	-1.210	.227	.764	1.309
	CGit	25.097	15.241	.104	1.647	.101	.897	1.115
	AGEit	1.657	1.493	.072	1.110	.268	.844	1.185

a. Dependent Variable: DPRit

خامسًا: نتائج تحليل الحساسية

نتائج تحليل الحساسية للعلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة

Model Summary^a

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.304 ^a	.092	.071	19.64865	.601

a. Predictors: (Constant), AGEit, LEV it, TAX2, ROAit, CGit, GROWTHit, LNFSIZEit

b. Dependent Variable: RPTit

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	11458.679	7	1636.954	4.240	.000 ^a
	Residual	112732.2	292	386.069		
	Total	124190.9	299			

a. Predictors: (Constant), AGEit, LEV it, TAX2, ROAit, CGit, GROWTHit, LNFSIZEit

b. Dependent Variable: RPTit

Coefficients^c

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	-39.669	14.928		-2.657	.008		
	TAXCTR	-.061	.215	-.016	-.284	.776	.993	1.007
	ROAit	-.057	.106	-.031	-.540	.589	.955	1.047
	LEVit	.016	.012	.077	1.270	.205	.841	1.189
	GROWTHit	-.033	.011	-.182	-2.913	.004	.799	1.251
	LNFSIZEit	2.846	.680	.266	4.183	.000	.770	1.299
	CGit	-1.099	1.446	-.045	-.760	.448	.904	1.107
	AGEit	-.128	.131	-.057	-.976	.330	.910	1.099

c. Dependent Variable: RPTit

نتائج تحليل الحساسية للعلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وتوزيعات الأرباح النقدية المدفوعة

Model Summary^a

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.157 ^a	.025	-.001	202.44474	1.991

a. Predictors: (Constant), AGEit, LEVit, TAX2, CGit, ROAit, LNFSIZEit, GROWTHit

b. Dependent Variable: DPRit

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	274243.6	7	39177.662	.956	.464 ^a
	Residual	10901710	266	40983.871		
	Total	11175953	273			

a. Predictors: (Constant), AGEit, LEVit, TAX2, CGit, ROAit, LNFSIZEit, GROWTHit

b. Dependent Variable: DPRit

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	128.102	159.004		.806	.421		
	TAXCTR	2.023	87.433	.001	.023	.982	.932	1.073
	ROAit	.716	1.127	.040	.635	.526	.94E	1.05E
	LEVit	-.053	.128	-.02E	-.414	.679	.823	1.21E
	GROWTHit	.007	.125	.004	.055	.956	.764	1.30E
	LNFSIZEit	-6.361	7.257	-.060	-.877	.382	.770	1.29E
	CGit	23.490	15.429	.097	1.522	.129	.904	1.10E
	AGEit	1.651	1.456	.072	1.134	.258	.917	1.091

a. Dependent Variable: DPRit